مصطفى شوقى و شركاه

شركة النيل لحليج الأقطان
(شركة مساهمة مصرية)

القوائم المالية عن العام المالى المنتهى
في ٣٠ يونيه ٢٠١٩
وكذا تقرير مراقب الحسابات عليها

مـــــــــزارز

فهرس

	رقم الصفحة
تقرير مراقب الحسابات	١ – ٤
المركز المالي في ٣٠ يونيه ٢٠١٩	٥
قائمة الدخل عن العام المالى المنتهى في ٣٠ يونيه ٢٠١٩	٦
قائمة الدخل الشامل عن العام المالى المنتهى في ٣٠ يونيه ٢٠١٩	٧
قائمة التغيير في حقوق الملكية عن العام المالى المنتهى في ٣٠ يونيه ٢٠١٩	٨
قائمة التدفقات النقدية عن العام المالى المنتهى في ٣٠ يونيه ٢٠١٩	٩
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن العام المالى المنتهى في ٣٠ يونيه ٢٠١٩	١٠ – ٤٠

تقرير مراقب الحسابات

إلي السادة / مساهمي شركة النيل لحليج الأقطان "شركة مساهمة مصرية"

المقدمة

راجعنا القوائم المالية المرفقة **لشركة النيل لحليج الأقطان "شركة مساهمة مصرية"** والمتمثلة في المركز المالي في ٣٠ يونيه ٢٠١٩ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة ، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية ، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ علي رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

وتنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي علي هذه القوائم في ضوء مراجعتنا لها ، وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول علي تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول علي أدلة مراجعة بشأن القيم الإفصاحات في القوائم المالية وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها علي الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدي تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي علي كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدي ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

وإننا نري أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا علي القوائم المالية.

١٥٣ شارع محمد فريد – برج بنك مصر – صندوق بريد: ٢٠٩٥ القاهرة ١١٥١٨ – مصر
تليفون: ١٨٩٠ ٢٣٩٠ – ٧٢٩٩ ٢٣٩١ (٠٢) فاكس: ٩٤٣٠ ٢٣٩٣ (٠٢)
E-mail: mshawki@mshawki.com www.mazars.com.eg www.mshawki.com

أساس إبداء رأي متحفظ

- لم نوافَ بالدراسة الفنية التي توضح حالة الآلات والمعدات المتوقفة عن العمل والبالغ إجمالي تكلفتها في ٣٠ يونيه ٢٠١٩ مبلغ وقدره ٥٩٠ ٥٨٢ ١٢ جنيه مصري وكذلك قطع الغيار والمباني الخاصة بها وذلك لتحديد صافي القيمة الاستردادية لتلك الأصول وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) الخاص باضمحلال قيمة الأصول (إيضاح رقم (٣)).

- تم تسوية المديونية الخاصة بالعميل عاطف سلام بمبلغ ٦٢ مليون جنيه مصري ، وتم رد الانخفاض بنفس القيمة علي قائمة الدخل في العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٧ مما أثر علي الأرباح المرحلة ، وذلك نتيجة توقيع الشركة علي بروتوكول تسوية مع عدد من البنوك والشركات الدائنة لذات العميل ، وقد تم تحديد متوسط القيمة الحالية لتلك الأصول المقدمة من العميل لمجموعة الدائنين بمبلغ ٦٦٢ ٩٣٠ ٥١٨ جنيه مصري طبقاً لملخص التقييم المعد لذلك ، وتبلغ حصة الشركة في قيمة الأصول المقيمة مبلغ ٦٩٥ ٧٢٠ ٣٠ جنيه مصري بنسبة ٥,٩٢% ، تم تخفيض قيمة هذه التسوية بمبلغ ١١٧ ٥٥١ ٢٠ جنيه مصري تمثل قيمة الدفعات حتي ٣٠ يونيه ٢٠١٨، في ضوء بيان التدفقات النقدية الداخلة والخارجة نتيجة إدارة هذه الأصول بواسطة البنك العقاري المصري العربي، وبتاريخ ٢٣ يناير ٢٠١٨ استحق للشركة مبلغ ٠٠٠ ٥٩٢ جنيه مصري يمثل الدفعة الثامنة عشر طبقًا لكشف الحساب والتقرير السنوي للبنك العقاري العربي، وقد قام البنك الأهلي المصرى بالحجز على مبلغ ٠٠٠ ٥٩٢ جنيه مصري لدى البنك العقاري العربي، وقد بلغ رصيد الأصول الأخرى بالصافي في ٣٠ يونيه ٢٠١٩ مبلغ ٨٨٣ ٤٤٨ ٤١جنيه مصري مقارنة بنصيب الشركة في قيمة هذه الأصول المقيمة ، بتاريخ ١٠ أبريل ٢٠١٧ تم توقيع الحجز القضائي التنفيذي من قبل البنك الأهلي المصري علي ما لدي البنك العقاري المصري العربي بصفته مدير تسوية مديونيات مجموعة شركات عاطف سلام، وقد قام البنك الأهلي المصري بالحجز علي الدفعات المستحقة للشركة (إيضاح رقم (٤)).

- لم نوافَ من إدارة الشركة بدراسة التقييم التي يمكن الإعتماد عليها في تحديد حصة الشركة في قيمة الأصول موضوع بروتوكول تسوية العميل (عاطف سلام) الأمر الذي أدي لعدم تحققنا من القيمة المتوقع استردادها من تلك الأصول كما لم نوافَ بمستندات نقل ملكية تلك الأصول موضوع التسوية لجماعة الدائنون كما هو موضح ببروتوكول التسوية (إيضاح رقم (٤)).

- لم نوافَ بمصادقة من البنك العقاري المصري العربي تفيد صحة رصيد الشركة طرفهم في الأصول الأخرى المدارة بمعرفة البنك والخاصة بتسوية مديونيه العميل (عاطف سلام) حتي ٣٠ يونيه ٢٠١٩ (إيضاح رقم (٤)).

- لم نوافَ بالدراسة الفنية المعتمدة للمخزون الراكد الأمر الذي أدي إلي عدم تحققنا من مدي كفاية الانخفاض المكون للمخزون الراكد في ٣٠ يونيه ٢٠١٩ والبالغ قدره ٥٦٣ ٠١٨ ١ جنيه مصري (إيضاح رقم (٨)).

- لم نوافَ بمصادقة أو كشوف حساب لرصيد القرض الممنوح للشركة من البنك الأهلي المصري في ٣٠ يونيه ٢٠١٩ بمبلغ ٧٠٨ ٣٣٨ ٤٨ جنيه مصري ، وذلك طبقاً لأخر مصادقة واردة من البنك الأهلي المصري بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠١٤ ، كما لم نتمكن من تنفيذ أي إجراءات مراجعة بديلة لتحقيق ذلك الرصيد (إيضاح رقم (١٦)).

الرأي المتحفظ

وفيما عدا تأثير كافة التسويات الواردة بالفقرات السادسة والسابعة من هذا التقرير على القوائم المالية للشركة وكذلك فيما عدا تأثير كافة التسويات المحتملة والتي كان من الممكن تحديد ضرورتها إذا تمكننا من تحقيق ما ورد بالفقرات من الثامنة حتي الحادية عشرة من هذا التقرير ، فمن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه **لشركة النيل لحليج الأقطان "شركة مساهمة مصرية"** عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيه ٢٠١٩ تعبر بعدالة ووضوح في كل جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقديه عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء اللوائح والقوانين ذات العلاقة.

مع عدم اعتبار ذلك تحفظاً :-

- تتضمن أصول الشركة مبلغ ٣٥,٢٧٩ مليون جنيه مصري قيمة أصول بعقود إبتدائية تتمثل في ٠,٥٧٢ مليون جنيه مصري قيمة جزء من أرض محلج الغنامية ، ٢,٧٥٤ مليون جنيه مصري جزء من ارض دمنهور مدرجه ضمن أراضي محلج إيتاي البارود ضمن بند الأصول الثابتة (إيضاح رقم (١/٣))، مبلغ ٢٥,٠٨٧ مليون جنيه مصري أرض كفر الشيخ (بالصافي) ضمن بند استثمارات عقارية (إيضاح رقم (٢/٥)) ، ٦,٨٦٦ مليون جنيه مصري أرض مغاغة ضمن بند أصول غير متداولة محتفظ بها بغرض البيع (إيضاح رقم (٧)).
- بناء علي الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة (دائرة المنازعات الإقتصادية والاستثمار) بتاريخ١٧ ديسمبر ٢٠١١ في القضية رقم ٦٥/٣٧٥٤٢ بإلغاء القرار الصادر من الجمعية العامة غير العادية للشركة القابضة للقطن والتجارة الدولية، نائبة عن الدولة ممثلة في اللجنة الوزارية للخصخصة بالموافقة علي بيع الأسهم المقابلة لحصتها فيما تملكه من أسهم في رأس مال شركة النيل لحليج الأقطان التابعة لها، بما يزيد علي ٥٠% من رأسمالها، للشركات وصناديق الاستثمار والجمهور، وذلك من خلال الاكتتاب عليها في بورصة الأوراق المالية، مع ما يترتب علي ذلك من أثار أخصها إلغاء البيع الذي تم بتاريخ ٦ فبراير ١٩٩٧ ببيع ٩٠٠ ٠٢٨ ٣ سهم وبتاريخ ٩ أكتوبر ١٩٩٧ تم بيع ٠٠١ ٢٧٠ ٢ سهم وبتاريخ ٥ فبراير ١٩٩٨ تم بيع ٢٩٩ سهم بالإضافة إلي تخصيص ٨٠٠ ٥٨٨ سهم تعادل ١٠% من إجمالي أسهم الشركة التابعة لاتحاد العاملين المساهمين، واسترداد الدولة لجميع أصول وممتلكات هذه الشركة مطهرة مما تم عليها من تصرفات، وتم الطعن علي الحكم بالمحكمة الإدارية العليا تحت رقم ٨٨١٨ لسنة ٥٨ ق وتم التأجيل إلي جلسة ٢٨ سبتمبر ٢٠١٣ وصدر الحكم في ٢٩ سبتمبر ٢٠١٣ برفض جميع الطعون، علماً بأن تقرير هيئة المفوضين أوصي بإلغاء الحكم الصادر بتاريخ ١٧ ديسمبر ٢٠١١ (إيضاح رقم (٣٢)).
- بناء علي خطاب البورصة المصرية بتاريخ ١٨ ديسمبر ٢٠١١ فقد قررت إدارة البورصة إيقاف التعامل علي أسهم الشركة اعتبارا من جلسة تداول ١٨ ديسمبر ٢٠١١ (إيضاح رقم (٣٣)).
- بناء علي محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٨ ديسمبر ٢٠١٣ والمنعقدة للنظر في تداعيات حكم المحكمة الإدارية العليا الصادر في ٢٩ سبتمبر ٢٠١٣ والذي قضي ببطلان قرار التخصيص للشركة وإعادتها للدولة وما تلاه من إجراءات وقرارات، فقد قررت الجمعية تشكيل لجنة قانونية لدراسة مدي إمكانية اللجوء إلي التحكيم الدولي في حالة فشل كافة الحلول الأخرى. وبتاريخ ٢٤ مارس ٢٠١٤ ورد إلي الشركة إخطار من مكتب آندرياس جورغادجيس – محامون – مستشارون قانونيون مقره في قبرص ويتم تسليم هذا الإخطار لحكومة جمهورية مصر العربية خلال ثلاثين يوماً وأفاد هذا الأخطار بأنه في حالة عدم إمكانية حل هذا النزاع عن طريق الاستشارات والتفاوض خلال مدة ستة أشهر فأن المنازعة سيتم إحالتها إلي محكمة التحكيم الدولي.
- بتاريخ ٣٠ يونيه ٢٠١٤ أفادت الجمعية العمومية لقسمي الفتوي والتشريع بمجلس الدولة بشأن كيفية تنفيذ الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة ، الخاص برد شركة النيل لحليج الأقطان بجميع أصولها وممتلكاتها وفروعها مطهرة مما تم عليها من تصرفات إلي الدولة قد أضحي مستحيلاً ، مما يكون للمساهمين الحاليين حسني النية حق تعلق بالشركة تعلقاً قانونياً يحول دون إنتزاعها منهم ، ولا مناص والحالة هذه من تحول الالتزام بالرد العيني إلي التزام بأداء التعويض الذي تقتضيه الدولة من شركة النيل لحليج الأقطان بعد التفاوض مع الشركة المذكورة ، وليس في ذلك إخلال بقوة الأمر المقضي الثابتة للحكم لأن التنفيذ العيني له وتنفيذه بطرق التعويض قسيمان متكافئان علي نحو ما تقدم بيانه ، وقد إنتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوي والتشريع ، إلي جواز تنفيذ الحكم في الحالة المعروضة بطريق التعويض الذي تقتضيه الدولة من شركة النيل لحليج الأقطان بالأسعار المعمول بها وقت الإتفاق علي تنفيذ الحكم بهذا الطريق (إيضاح رقم (٣٢)).
- بتاريخ ١٣ يناير ٢٠١٦ قامت الشركة القابضة للتشييد والتعمير بإسناد تقييم شركة النيل لحليج الأقطان إلي كلاً من شركة فينكورب القابضة للاستثمار بتاريخ ٣٠ ديسمبر ٢٠١٥ وشركة ثري سيز

للاستشارات المالية عن الأوراق المالية بتاريخ ١١ يناير ٢٠١٦ بغرض التقدم بعرض شراء إجباري لكامل أسهم الشركة طبقاً للباب الثاني من اللائحة التنفيذية للقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ (إيضاح رقم (٣٢)).

- بموجب الجمعية العامة العادية للشركة بتاريخ ١ أكتوبر ٢٠١٨ تم الاتفاق بين نسبة تقارب ٢٠% من إجمالي أسهم الشركة مملوكة لمساهمين عرب وأجانب علي اللجوء للتحكيم الدولي لحل المشاكل القائمة بالشركة.
- صدر قرار وزيرة الاستثمار رقم (٦٩) لسنة ٢٠١٩ بتاريخ ١٨ مارس ٢٠١٩ بتعديل بعض احكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥، (ايضاح رقم (٣٤)).
- بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠١٩ صدر قانون رقم ١٣٣ لسنة ٢٠١٩ بإجازة إحاله بعض الطلبات المتعلقه بتنفيذ الأحكام الي اللجنتين المنصوص عليهما بالمادتين (٨٨،٨٥) من قانون الإستثمار الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ و الأتي نصه (يجوز لرئيس مجلس الوزراء بناء علي طلب الوزير المختص او ذوي الشأن ان يحيل إلي أي من اللجنتين المنصوص عليهما في المادتين (٨٨،٨٥) من قانون الإستثمار الصادر بقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ أيا من الطلبات المتعلقه بكيفيه تنفيذ الأحكام النهائيه الصادره في شأن بعض الشركات التي تصرفت فيها الدوله أو غيرها من الأشخاص الإعتباريه العامه أو الشركات القابضه أو بنوك القطاع العام فيما لها من رأس مالها أو نسبه منه سواء كانت تلك الاحكام بإلغاء هذا التصرف أو بطلانه أو تسويه الاثار الماليه و القانونيه المترتبه علي ذلك ايضاح رقم (٣٥).

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص عليه القانون ونظام الشركة علي وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات، وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المرعية.

لم يقم مجلس إدارة الشركة بالانتهاء من إعداد تقريراً للسنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيه ٢٠١٩ عن مدي الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة بها وفقا للدليل الصادر بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية.(إيضاح رقم ٣٦)

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

القاهرة في : ٢٩ أغسطس ٢٠١٩

مراقب الحسابات
دكتور / أحمد شوقي
مصطفى وشوقي MAZARS

شركة النيل لحليج الأقطان
شركة مساهمة مصرية
المركز المالي في ٣٠ يونيه ٢٠١٩

	إيضاح رقم	٣٠ يونيه ٢٠١٩ جنيه مصري	٣٠ يونيه ٢٠١٨ جنيه مصري
الأصول			
الأصول غير المتداولة			
أصول ثابتة (بالصافي)	(٢هـ ، ٣)	٤٢٤ ٤١٩ ٢٧٩	٤٢٧ ٠٥٣ ٧٢٣
أصول أخري (بالصافي)	(٤)	٤١ ٤٤٨ ٨٨٣	٤١ ٤٤٨ ٨٨٣
استثمارات عقارية (بالصافي)	(٢و ، ٥)	٦٢ ٣٥٩ ٠٦٠	٦٢ ٣٥٩ ٠٦٠
استثمارات ماليه – سندات	(٢ز ، ٦)	٤٥٧ ٤٨٢	٤٥٧ ٤٨٢
مشروعات تحت التنفيذ	(٢ح)	٢٣٨ ٠٦٤	٢٣٨ ٠٦٤
مجموع الأصول غير المتداولة		٥٢٨ ٩٢٢ ٧٦٨	٥٣١ ٥٥٧ ٢١٢
الأصول المتداولة			
أصول غير متداوله محتفظ بها بغرض البيع	(٢ط ، ٧)	٦ ٨٦٥ ٧٤٩	٦ ٨٦٥ ٧٤٩
مخزون (بالصافي)	(٢ي ، ٨)	٣ ١٠٦ ٠٨٦	٣ ١٢٤ ٩٠٨
عملاء وأوراق قبض (بالصافي)	(٢ك ، ٩)	٥ ١١٨ ٥٣٩	٢ ٢٤٦ ١٣٩
مدينون وأرصدة مدينة أخري (بالصافي)	(٢ل ، ١٠)	٢ ٣١٠ ٣٠٨	٢ ١٥٩ ١٧٤
نقدية بالبنوك والصندوق	(٢م ، ١١)	٩ ٨٨٦ ٨٩٢	٨ ٤٥٥ ١٣٥
مجموع الأصول المتداولة		٢٧ ٢٨٧ ٥٧٤	٢٢ ٨٥١ ١٠٥
إجمالي الأصول		٥٥٦ ٢١٠ ٣٤٢	٥٥٤ ٤٠٨ ٣١٧
حقوق الملكية			
رأس المال	(١٢)	٢٦٤ ٩٦٢ ٥٠٠	٢٦٤ ٩٦٢ ٥٠٠
الإحتياطيات	(٢ع ، ١٣)	٣٧ ٨٨١ ٥٠٧	٣٧ ٨٨١ ٥٠٧
أرباح مرحلة		٧٩ ٢٥٣ ٦٩٧	٨١ ٨٦٩ ٠٥١
صافي ارباح (خسائر) العام		٧ ٨٤٤ ٦٦٩	(٢ ٦١٥ ٣٥٤)
مجموع حقوق الملكية		٣٨٩ ٩٤٢ ٣٧٣	٣٨٢ ٠٩٧ ٧٠٤
الالتزامات غير المتداولة			
التزامات ضريبية مؤجلة	(٢ر ، ١٤)	١ ١٤٤ ٦٦٨	١ ٤٣٠ ٨٤٥
جارى المساهمين		١٦ ٣٧٨	١٦ ٣٧٨
مجموع الالتزامات غير المتداولة		١ ١٦١ ٠٤٦	١ ٤٤٧ ٢٢٣
الالتزامات المتداولة			
المخصصات	(٢ن ،١٥)	٨ ٣١٤ ٠٠٠	٨ ٣١٤ ٠٠٠
قرض البنك الأهلي المصري	(١٦)	٤٨ ٣٣٨ ٧٠٥	٥١ ٥٩٩ ٧٦٣
أقساط استحقت ولم تسدد	(١٧)	٣٧١ ٩٠٠	٣٧١ ٩٠٠
الموردون	(٢س ، ١٨)	٦٤٥ ١٢٢	٦٦٣ ٣٦٦
دائنون وأرصدة دائنة أخري	(٢س ، ١٩)	٧٨ ٧١٥ ٠٤٧	٨٢ ٠٧٤ ١٥٣
دفعات مقدمة من بيع أراضي	(٢س ، ٢٠)	٢٦ ٧٩٣ ٨٥٨	٢٦ ٧٩٣ ٨٥٨
التزامات ضريبية مستحقة	(٢ر ، ٢١)	١ ٨٨٧ ٢٠٦	١ ٠٤٦ ٣٥٠
المساهمه التكافليه		٤١ ٠٨٥	--
مجموع الالتزامات المتداولة		١٦٥ ١٠٦ ٩٢٣	١٧٠ ٨٦٣ ٣٩٠
إجمالي حقوق الملكية والالتزامات		٥٥٦ ٢١٠ ٣٤٢	٥٥٤ ٤٠٨ ٣١٧

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.
- تقرير مراقب الحسابات مرفق.

المدير المالي

حسن سيد حسن

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

السيد عبد العليم عفيفى الصيفي

شركة النيل لحليج الأقطان
شركة مساهمة مصرية

قائمة الدخل
عن العام المالى من أول يوليو ٢٠١٨ حتى ٣٠ يونيه ٢٠١٩

	إيضاح	٣٠ يونيه ٢٠١٩	٣٠ يونيه ٢٠١٨
	رقم	جنيه مصري	جنيه مصري
صافي الإيرادات	(٢ف ،٢٣)	١٣ ٤٨٥ ١٦٥	١٢ ٠٥٣ ٠٧٢
تكلفة الإيرادات	(٢٤)	(٧ ٦٧٢ ٧٨٦)	(٨ ٦٥١ ٧٩٨)
مجمل ربح العام		٥ ٨١٢ ٣٧٩	٣ ٤٠١ ٢٧٤
مصروفات عمومية وإدارية	(٢٥)	(٦ ٥٢٣ ٥٥٧)	(٤ ٨٢٨ ٠٢١)
مكافآت وبدلات أعضاء مجلس الإدارة		(١٢٠ ٠٠٠)	(٦٧ ٥٠٠)
مساهمة الشركة فى منظومة التأمين الصحى		(٤١ ٠٨٥)	--
يضاف :			
إيرادات استثمارات مالية		١٥ ٧٤٩	١٥ ٧٤٩
إيرادات متنوعة		٢ ٦١٥ ٠٦٤	٨٣٧ ٤١٩
أرباح رأسمالية		٣٣١ ٣٠٥	٤٦٦ ٦٤٠
أرباح فروق تقييم عملة		٧ ٧٩٢ ٦٤٩	٢٨٠ ٣٦٩
صافي أرباح العام قبل العمليات غير المستمرة		٩ ٨٨٢ ٥٠٤	١٠٥ ٩٣٠
صافي (خسائر) العمليات غير المستمرة	(٢٦)	(٢ ٣٢٤ ٠١٢)	(٢ ٩٩٠ ٠٦٢)
صافي ارباح (خسائر) العام قبل الضرائب		٧ ٥٥٨ ٤٩٢	(٢ ٨٨٤ ١٣٢)
الضريبة المؤجلة	(٢ر ، ١٤)	٢٨٦ ١٧٧	٢٦٨ ٧٧٨
صافي أرباح (خسائر) العام		٧ ٨٤٤ ٦٦٩	(٢ ٦١٥ ٣٥٤)
نصيب السهم من أرباح (خسائر) العام	(٢٨)	٠.١٦٥	(٠.٠٥)

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.

المدير المالي

حسن سيد حسن

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

السيد عبد العليم عفيفى الصيفي

شركة النيل لحليج الأقطان
شركة مساهمة مصرية

قائمة الدخل الشامل
عن العام المالى من أول يوليو ٢٠١٨ حتى ٣٠ يونيه ٢٠١٩

	٣٠ يونيه ٢٠١٩	٣٠ يونيه ٢٠١٨
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
صافي أرباح (خسائر) العام	٧ ٨٤٤ ٦٦٩	(٢ ٦١٥ ٣٥٤)
يضاف :		
الدخل الشامل الأخر	--	--
إجمالى الدخل الشامل عن العام	٧ ٨٤٤ ٦٦٩	(٢ ٦١٥ ٣٥٤)

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.

المدير المالي

حسن سيد حسن

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

السيد عبد العليم عفيفى الصيفي

شركة النيل لحليج الأقطان
شركة مساهمة مصرية
قائمة التغير فى حقوق الملكية
عن العام المالى من أول يوليو ٢٠١٨ حتى ٣٠ يونيه ٢٠١٩

	رأس المال	الإحتياطيات	أرباح مرحلة	صافى أرباح (خسائر) العام	الاجمالى
	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
٢٠١٨					
الرصيد في أول يوليو ٢٠١٨	٢٦٤ ٩٦٢ ٥٠٠	٣٧ ٨٨١ ٥٠٧	١٥٤ ١٠٨ ٠٤٠	(٧٢ ٢٣٨ ٩٨٩)	٣٨٤ ٧١٣ ٠٥٨
صافي (خسائر) العام	--	--	--	(٢ ٦١٥ ٣٥٤)	(٢ ٦١٥ ٣٥٤)
إجمالي الدخل الشامل عن العام	٢٦٤ ٩٦٢ ٥٠٠	٣٧ ٨٨١ ٥٠٧	١٥٤ ١٠٨ ٠٤٠	(٧٤ ٨٥٤ ٣٤٣)	٣٨٢ ٠٩٧ ٧٠٤
التغيير في حقوق الملكية					
المحول إلى الأرباح المرحلة	--	--	(٧٢ ٢٣٨ ٩٨٩)	٧٢ ٢٣٨ ٩٨٩	--
الرصيد في ٣٠ يونيه ٢٠١٨	٢٦٤ ٩٦٢ ٥٠٠	٣٧ ٨٨١ ٥٠٧	٨١ ٨٦٩ ٠٥١	(٢ ٦١٥ ٣٥٤)	٣٨٢ ٠٩٧ ٧٠٤
٢٠١٩					
الرصيد في أول يوليو ٢٠١٩	٢٦٤ ٩٦٢ ٥٠٠	٣٧ ٨٨١ ٥٠٧	٨١ ٨٦٩ ٠٥١	(٢ ٦١٥ ٣٥٤)	٣٨٢ ٠٩٧ ٧٠٤
صافي ارباح العام	--	--	--	٧ ٨٤٤ ٦٦٩	٧ ٨٤٤ ٦٦٩
إجمالي الدخل الشامل عن العام	٢٦٤ ٩٦٢ ٥٠٠	٣٧ ٨٨١ ٥٠٧	٨١ ٨٦٩ ٠٥١	٥ ٢٢٩ ٣١٥	٣٨٩ ٩٤٢ ٣٧٣
التغيير في حقوق الملكية					
المحول إلى الأرباح المرحلة	--	--	(٢ ٦١٥ ٣٥٤)	٢ ٦١٥ ٣٥٤	--
الرصيد في ٣٠ يونيه ٢٠١٩	٢٦٤ ٩٦٢ ٥٠٠	٣٧ ٨٨١ ٥٠٧	٧٩ ٢٥٣ ٦٩٧	٧ ٨٤٤ ٦٦٩	٣٨٩ ٩٤٢ ٣٧٣

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.

المدير المالي

حسن سيد حسن

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

السيد عبد العليم عفيفى الصيفي

شركة النيل لحليج الأقطان
شركة مساهمة مصرية

قائمة التدفقات النقدية
عن العام المالى من أول يوليو ٢٠١٨ حتى ٣٠ يونيه ٢٠١٩

	إيضاح رقم	٣٠ يونيه ٢٠١٩ جنيه مصرى	٣٠ يونيه ٢٠١٨ جنيه مصرى
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
صافي أرباح (خسائر) العام قبل الضرائب		٧ ٥٥٨ ٤٩٢	(٢ ٨٨٤ ١٣٢)
تعديلات لتسوية صافي الأرباح (الخسائر) مع صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
إهلاك الأصول الثابتة	(٣)	٢ ٦٣٨ ٥٧٨	٢ ٦٤٢ ٢٠١
فروق تقييم عملة (قرض البنك الأهلي)		(٧ ٧٩٢ ٦٤٩)	(٢٨٠ ٣٦٩)
إيرادات استثمارات غير محصلة		(١٥ ٧٤٩)	(١٥ ٧٤٩)
أرباح رأسمالية		(٣٣١ ٣٠٥)	(٤٦٦ ٦٤٠)
أرباح خسائر التشغيل قبل التغيرات فى الاصول والالتزامات الناتجة من (المستخدمة فى) أنشطة التشغيل		٢ ٠٥٧ ٣٦٧	(١ ٠٠٤ ٦٨٩)
التغير في المخزون	(٨)	١٨ ٨٢٢	١٣٤ ٤٣٧
التغير في العملاء وأوراق القبض	(٩)	(٢ ٨٧٢ ٤٠٠)	(١ ٦٧٤ ٨٦٢)
التغير في المدينون والأرصدة المدينة الأخرى	(١٠)	(١٥١ ١٣٤)	(٤٥ ٣٢٣)
التغير في الموردون	(١٨)	(١٨ ٢٤٤)	(١ ٧٥٥ ٠٥٤)
التغير في الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى	(١٩)	(٣ ٣٥٩ ١٠٦)	(٨١٥ ١٦٧)
التغير في دفعات مقدمة من بيع أراضي	(٢٠)	--	٢ ٥٠٠ ٠٠٠
التغير في التزامات ضريبية مستحقة	(٢١)	٨٤٠ ٨٥٦	(٦٥٠ ٥٦٨)
التغير فى مساهمة الشركة فى منظومة التأمين الصحى		٤١ ٠٨٥	--
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة فى) أنشطة التشغيل		(٣ ٤٤٢ ٧٥٤)	(٣ ٣١١ ٢٢٦)
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار			
(مدفوعات) لاقتناء الأصول الثابتة والمشروعات تحت التنفيذ	(٣)	(٤ ١٣٥)	(٢٥ ٩٨٢)
مقبوضات من بيع الأصول الثابتة	(٣)	٣٣١ ٣٠٦	٥١٣ ٠٠٠
عوائد الأصول الأخرى		--	١ ١٨٤ ٠٠٠
صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة الاستثمار		٣٢٧ ١٧١	١ ٦٧١ ٠١٨
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
التغير في بنوك دائنة		--	(١ ٧٦١)
التغير فى سداد قروض قصيرة الاجل		(٣ ٢٦١ ٠٥٨)	(٧١١ ٩٥٩)
ارصدة دائنة للمساهمين		--	١٦ ٣٧٨
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة التمويل		(٣ ٢٦١ ٠٥٨)	(٦٩٧ ٣٤٢)
التغير في النقدية وما في حكمها خلال العام		(٦ ٣٧٦ ٦٤١)	(٢ ٣٣٧ ٥٥٠)
يضاف معاملات غير نقدية			
فروق تقييم عملة (قرض البنك الأهلي)		٧ ٧٩٢ ٦٤٩	٢٨٠ ٣٦٩
إيرادات استثمارات غير محصلة		١٥ ٧٤٩	١٥ ٧٤٩
النقدية وما في حكمها في بداية العام		٨ ٤٥٥ ١٣٥	١٠ ٤٩٦ ٥٦٧
النقدية وما في حكمها في نهاية العام	(٢م ،١١)	٩ ٨٨٦ ٨٩٢	٨ ٤٥٥ ١٣٥

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.

المدير المالي
حسن سيد حسن

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
السيد عبد العليم عفيفى الصيفي

قائمة محتويات الإيضاحات

إيضاح رقم	البيان	رقم الصفحة
(١)	نبذة عن الشركة	١٠
(٢)	السياسات المحاسبية المتبعة	١٠ – ١٧
(٣)	الأصول الثابتة (بالصافي)	١٨ – ٢٠
(٤)	أصول أخرى (بالصافي)	٢٠ – ٢٣
(٥)	استثمارات عقارية (بالصافي)	٢٣ – ٢٤
(٦)	استثمارات مالية – سندات	٢٤
(٧)	أصول غير متداولة محتفظ بها بغرض البيع	٢٥-٢٦
(٨)	مخزون (بالصافي)	٢٦
(٩)	عملاء وأوراق قبض (بالصافي)	٢٦-٢٧
(١٠)	مدينون وأرصدة مدينة أخرى (بالصافي)	٢٧
(١١)	نقدية بالبنوك والصندوق	٢٧
(١٢)	رأس المال	٢٨
(١٣)	الاحتياطيات	٢٨
(١٤)	إلتزامات ضريبية مؤجله	٢٨
(١٥)	المخصصات والاضمحلال في قيمة الأصول	٢٩
(١٦)	قرض البنك الأهلي المصري	٢٩-٣٠
(١٧)	أقساط استحقت ولم تسدد	٣٠
(١٨)	الموردون	٣٠
(١٩)	داننون وأرصدة داننة أخرى	٣٠
(٢٠)	دفعات مقدمة من بيع أراضي	٣١
(٢١)	التزامات ضريبية مستحقة	٣١
(٢٢)	حسابات لأطراف ذوي علاقة	٣١
(٢٣)	صافي الإيرادات	٣١
(٢٤)	تكلفة الإيرادات	٣١
(٢٥)	المصروفات العمومية والإدارية	٣٢
(٢٦)	صافي خسائر العمليات غير المستمرة	٣٢
(٢٧)	التقارير القطاعية	٣٣
(٢٨)	نصيب السهم من الأرباح (الخسائر)	٣٤
(٢٩)	القيمة العادلة للأدوات المالية	٣٤
(٣٠)	القيمة العادلة للأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها	٣٤-٣٥
(٣١)	الموقف الضريبي	٣٥-٣٦
(٣٢)	حكم محكمة القضاء الإداري	٣٧
(٣٣)	خطاب البورصة المصرية	٣٧
(٣٤)	تعديلات معايير المحاسبة المصرية الجديدة	٣٧-٤٠
(٣٥)	أحداث هامه	٤٠
(٣٦)	قواعد حوكمة الشركات	٤٠

شركة النيل لحليج الأقطان
(شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية
عن العام المالى المنتهى فى ٣٠ يونيه ٢٠١٩

١- نبذة عن الشركة

تأسست شركة النيل لحليج الأقطان - شركة مساهمة مصرية – بموجب القرار الوزاري رقم ١١٠٦ بتاريخ أول يوليو ١٩٦٥ وبصدور القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بشأن شركات قطاع الأعمال العام أصبحت الشركة إحدى الشركات التابعة للشركة القابضة للقطن والتجارة الدولية وبتاريخ ٢٧ يوليو ١٩٩٧ اجتمعت الجمعية العامة للشركة لتوفيق أوضاعها طبقاً للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بشأن الشركات المساهمة وتخضع الشركة لهذا القانون من تاريخه.

غرض الشركة هو الاتجار في الأقطان وحلجها وتسويق منتجاتها والأغراض المكملة والمتعلقة بها داخلياً وخارجياً وتصدير واستيراد الأقطان والغزل والألياف وكذلك التصنيع أو الاتجار في مخلفات القطن والخيش وعوادم الغزل كذلك الصناعات المتعلقة بالزيوت والشحومات والأعلاف والصابون والصناعات التي ترتبط بأي من منتجات الشركة، استيراد الخامات والمهمات وقطع الغيار والآلات والمعدات اللازمة لأغراض الشركة والاتجار في كافة المحاصيل الزراعية وتصديرها واستيرادها والاتجار والتسويق والتوزيع والتوريد والاستيراد والتصدير والوكالة التجارية والقيام بعمليات الاستثمار العقاري وكذلك المشروعات الزراعية والحيوانية، استغلال الأصول المملوكة للشركة في كافة أوجه الاستغلال، وجميع أعمال النقل والتخزين التي ترتبط بنشاط الشركة ، وصناعة التبريد وإقامة الثلاجات العامة للتخزين بمقابل سواء بمفردها أو مشاركة مع الغير ويحق للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك باي وجه من الوجوه مع الشركات التي تزاول أعمالاً شبيهة أو التي قد تعاونها علي تحقيق أغراضها في مصر أو الخارج ، وكذلك الصناعات المشتقة والتي ترتبط بأي من منتجات الشركة.

صدر القرار الوزاري رقم ٢١٥٤ لسنة ٢٠٠٣ وكذا قرار رئيس الهيئة العامة للاستثمار رقم ٢٦٥٤ لسنة ٢٠٠٣ بتاريخ ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٣ بالترخيص باندماج شركة النيل للاستثمارات التجارية والعقارية في شركة النيل لحليج الأقطان إعتباراً من ٣١ مارس ٢٠٠١ (تاريخ الإندماج) وقد تم تعديل الأصول والالتزامات بدفاتر الشركة بناء علي الإندماج المذكور وقد تم التأشير برأس المال الجديد وقدره ٥٠٠ ٩٦٢ ٢٦٤ جنيه مصري (مائتان أربعة وستون مليون وتسعمائة وإثنان وستون ألف وخمسمائة جنيهاً مصرياً) بالسجل التجاري بتاريخ أول مارس ٢٠٠٣.

إعتماد القوائم المالية

تم إعتماد القوائم المالية للشركة عن العام المالى المنتهى في ٣٠ يونيه ٢٠١٩ طبقاً لقرار مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ ٧ أغسطس ٢٠١٩.

٢- أهم السياسات المحاسبية المتبعة

أ. أسس إعداد القوائم المالية

تعد القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء ما يتصل بالقوانين واللوائح السارية.

علماً بأنه تم إتباع نفس السياسات والأسس المحاسبية المتبعة في القوائم المالية الدورية مقارنة مع أحدث قوائم مالية سنوية.

ب. **التغييرات في السياسات المحاسبية و الإفصاحات**

ويتمثل فى التغير فى المبادئ والأسس والقواعد والممارسات التى تقوم المنشأة بتطبيقها عند إعداد القوائم المالية، وذلك بالتحول من سياسة محاسبية مقبولة إلى سياسة محاسبية أخرى مقبولة، وفى إطار معايير المحاسبة المصرية، حيث يكون التطبيق التطوعى للسياسة الجديدة له الأثر الإيجابى على مدى تعبير نتائج تطبيق تلك السياسة على جوهر معاملات وعمليات الشركة وبما يترتب عليه من آثار على حقيقة المركز المالى ونتائج أعمال الشركة، ويتم إثبات آثار ذلك التغيير فى السياسات بأثر رجعى وإثبات تلك الآثار بالأرباح المرحلة ضمن حقوق الملكية (إن وجدت).

ت. **إثبات المعاملات بالدفاتر**

تمسك الشركة حساباتها بالجنيه المصري، وتثبت المعاملات بالعملات الأجنبية علي أساس أسعار الصرف في نطاق السوق الحرة للنقد الأجنبي وقت التعامل، ويعاد تقييم أرصدة الأصول والخصوم المتداولة ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية في تاريخ المركز المالي علي أساس أسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ ويتم إدراج فروق العملة الناتجة بقائمة الدخل.

ج. **التقديرات المحاسبية**

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية قيام الإدارة بعمل تقديرات وافتراضات تؤثر علي قيم الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات خلال الفترات والسنوات المالية وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

د. **ترجمة العملات الأجنبية**

تم تحديد الجنيه المصري كعملة القيد باعتباره العملة الأساسية التي تتم بها معظم التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للشركة. وتثبت المعاملات التي تتم بعملات بخلاف عملة القيد طبقا لأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء تلك المعاملات. وفي تاريخ الميزانية يتم إعادة ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى للجنيه المصري طبقا لأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ. وتدرج أرباح وخسائر الترجمة بقائمة الدخل عن الفترة المالية التي نشأت فيها.

أما بالنسبة للبنود ذات الطبيعة غير النقدية بالعملات الأخرى والتي استخدمت التكلفة التاريخية في قياسها فلا يعاد ترجمتها.

ه. **الأصول الثابتة وإهلاكاتها**

تثبت الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية مخصوماً منها مجمع الإهلاك وقيمة أي خسائر متراكمة لاضمحلال الأصول وذلك طبقاً لمعيار الاضمحلال (إيضاح ٢ / ش)

يتم إثبات الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية (تكلفة الإقتناء) ويتم إهلاكها بإتباع طريقة القسط الثابت علي أساس العمر الإنتاجي المقدر لكل أصل وفقاً للمعدلات التالية :

الأصل	معدل الإهلاك
مباني وإنشاءات	٢,٥% – ٥%
آلات ومعدات	٥%
وسائل نقل وانتقال	٥% - ٢٠%
عدد وأدوات	٥% - ١٤,٣%
أثاث ومعدات مكاتب	١٠% - ٢٠%

ويتم إضافة النفقات اللاحقة إلي القيمة الدفترية للأصل أو الاعتراف بها بشكل منفصل - حسب الحالة - فقط عندما يكون من المحتمل أن يحقق استخدام هذا البند منافع اقتصادية مستقبلية للشركة ويمكن قياس تكلفة الاقتناء الخاصة بهذا البند بدرجة عالية من الدقة. هذا ويتم تحميل مصروفات الإصلاح والصيانة بقائمة الدخل عن الفترة المالية التي تم تحمل تلك المصروفات خلالها.

و. **الاستثمارات العقارية**

١. **القياس عند الاعتراف الأول**

يتم قياس وإثبات الاستثمارات العقارية بتكلفة الشراء أو أي نفقات مباشرة متعلقة بها طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها والمعيار رقم (٣٤) الاستثمار العقاري وتحدد تلك الاستثمارات بناءاً علي قرار مجلس إدارة الشركة بحيث يتم الإحتفاظ بها لتحقيق إرتفاعاً في قيمتها مع عرضها للبيع لتولد تدفقات نقدية بدرجة كبيرة للمنشأة علي المدي البعيد ضمن نشاط المنشأة ، وكذلك الأراضي المحتفظ بها لغرض مستقبلي غير محدد في الوقت الحاضر بقصد زيادة قيمتها إذا لم تكن المنشأة قد قررت استخدامها في شكل عقارات مستغلة بمعرفة المالك وأما لغرض البيع في المدي القريب ضمن نشاط المنشأة.

٢. **تقييم الاستثمارات العقارية**

- يتم تقييم الاستثمارات العقارية طبقاً لنموذج التكلفة حيث تظهر الاستثمارات العقارية بالتكلفة ناقصاً قيمة أي خسائر متراكمة لاضمحلال الأصول وذلك طبقاً لمعيار الاضمحلال (إيضاح ٢ / ش).
- تتم التحويلات من وإلي الاستثمارات العقارية دون تغيير القيمة الدفترية للأصل كما يلي:
  - يتم تحويل الاستثمارات العقارية إلي الأصول الثابتة عند البدء في استخدام العقار كعقار مشغول بمعرفة المالك.
  - يتم التحويل من الأصول الثابتة إلي الاستثمارات العقارية عند انتهاء المالك من استخدام العقار.

ز. **استثمارات مالية - سندات**

يتم تقييم الاستثمارات المالية – سندات بالتكلفة ويتم إثبات العائد علي هذه الاستثمارات ضمن بند إيرادات استثمارات بقائمة الدخل.

ح. **مشروعات تحت التنفيذ**

يتم تسجيل التكاليف التي تتحملها الشركة في إنشاء الأصول الثابتة في بند مشروعات تحت التنفيذ وعند إنتهاء استكمال الأصل ويصبح جاهز للاستخدام في الغرض المنشأ من أجله يتم تحويل التكاليف إلي بند الأصول الثابتة.

ط. **أصول غير متداولة محتفظ بها بغرض البيع**

يتم قياس الأصل غير المتداول (أو المجموعة الجاري التخلص منها) و المبوبة كأصول محتفظ بها لغرض البيع علي أساس القيمة الدفترية أو القيمة العادلة مخصوماً منها تكاليف البيع أيهما أقل.

تبوب المنشأة الأصل غير المتداول (أو المجموعة الجاري التخلص منها) كأصول محتفظ بها لغرض البيع ، إذا كان من المتوقع أن يتم استرداد قيمتها الدفترية ، بشكل أساسي ، من صفقة بيع وليس من الاستمرار في استخدامها.

يتم إثبات الأصول غير المتداولة المحتفظ بها بغرض البيع تحويلاً من بند أصول طويلة الأجل عندما تبدأ المنشأة في إجراءات البيع والتصرف فيه والالتزام بخطة البيع من الإدارة العليا، كما يجب أن يكون من المتوقع أن تستوفي عملية البيع الشروط التي تسمح بقيدها كعملية بيع كاملة خلال عام من تاريخ التبويب، ويجب أن تشير الإجراءات المتخذة لعملية البيع إلي عدم احتمال حدوث تغيرات جوهرية في الخطة أو أنه سيتم التراجع عنها، وقد تؤدي الأحداث لامتداد المدة اللازمة لعملية البيع لأكثر من عام، إلا أن تحديد المدة لا يحول دون تصنيف الأصل كأصول غير متداولة محتفظ بها لغرض البيع.

يتوقف حساب قيمة إهلاك (أو استهلاك) لأي من الأصول غير المتداولة ، طالما أنها مبوبة كأصول محتفظ بها لغرض البيع أو كانت ضمن مجموعة جاري التخلص منها مبوبة كأصول محتفظ بها لغرض البيع ، ويتم الاستمرار في قيد الفوائد و غيرها من المصروفات المتعلقة بالتزامات مجموعة الأصول الجاري التخلص منها و المبوبة كأصول محتفظ بها لغرض البيع .

ي. **المخزون**

يقاس قيمة المخزون علي أساس التكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل.

تحمل القيمة الدفترية للمخزون المباع كمصروف في الفترة التي تحقق فيها الإيراد الناتج عن البيع بالإضافة إلي أي تخفيض نتج عن انخفاض صافي القيمة البيعية للمخزون عن قيمته الدفترية وكذلك كافة الخسائر في المخزون كمصروف في نفس الفترة التي حدث فيها هذا التخفيض أو تحققت فيها هذه الخسائر ، ويتم الرد لأي تخفيض في قيمة المخزون الناشئ عن الزيادة في صافي قيمته البيعية كتخفيض في تكلفة المخزون المباع في الفترة التي تم الرد فيها.

١ **الخامات وقطع الغيار والمواد والمهمات**

- يتم تقييم الخامات وقطع الغيار والمواد والمهمات علي أساس التكلفة الفعلية حتي وصولها للمخازن وتحسب التكلفة للمنصرف منها بطريقة المتوسط المتحرك بعد كل عملية إضافة.

٢ **الإنتاج التام**

- يتم تقييم الإنتاج التام علي أساس التكلفة الصناعية، أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل، وتتمثل القيمة البيعية في سعر البيع المتوقع من خلال النشاط العادي ناقصاً التكلفة التقديرية للإتمام ومصروفات البيع.

٣ **المخلفات**

- يتم تقييم المخلفات علي أساس أسعار بيع آخر مزاد أو التكلفة أيهما أقل.

ك. **العملاء**

يتم إثبات العملاء بالقيمة الأسمية ولا تحمل بأي عائد وتخفض بقيمة الانخفاض (إن وجد)، والناتج من عدم مقدرة هؤلاء العملاء علي السداد ، وتكون لدي الشركة أدلة موضوعية عن عدم تمكنها من تحصيل تلك المبالغ.

ل. **مدينون وأرصدة مدينة أخرى**

يتم إثبات المدينون والأرصدة المدينة الأخرى بالقيمة الأسمية وتخفض بقيمة الانخفاض (إن وجد)، والناتج من عدم مقدرة هؤلاء المدينون علي السداد ، وتكون لدي الشركة أدلة موضوعية عن عدم تمكنها من تحصيل تلك المبالغ.

م. **النقدية وما في حكمها**

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية فإن النقدية وما في حكمها تتضمن أرصدة النقدية بالبنوك والصندوق والودائع تحت الطلب والاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة والتي يمكن تحويلها بسهولة إلي مبالغ نقدية ويكون خطر التغير في قيمتها ضئيل، وكذا أرصدة بنوك الحسابات الجارية الدائنة التي يتم سدادها عند الطلب والتي تعد جزءًا مكملاً لنظام إدارة الأموال بالشركة.

ن. **المخصصات**

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام (قانوني ، حكمي) أو التزام مستدل عليه من الظروف المحيطة نتيجة لحدث في الماضي ويكون من المحتمل أن يترتب عليه منافع إقتصادية مستقبلية يتم استخدامها لسداد ذلك الالتزام ويمكن عمل تقدير موثق لمبلغ الالتزام. وإذا ما كان هناك تأثيراً هاماً للقيمة الزمنية للنقود فإنه يتم تحديد قيمة المخصصات بخصم التدفقات النقدية المستقبلية باستخدام معدل خصم - قبل الضرائب - لأخذ هذا التأثير في الإعتبار. هذا ويتم مراجعة المخصصات في تاريخ القوائم المالية وتعديلها (عند الضرورة) لإظهار أفضل تقدير لها.

س. **موردون ودائنون وأرصدة دائنة أخرى**

يتم إثبات الموردون والدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى بالقيمة الأسمية ولا تحمل بأي فائدة ، كما يتم الاعتراف بالالتزامات (المستحقات) بالقيم التى سيتم دفعها فى المستقبل وذلك مقابل البضائع والخدمات التى تم استلامها.

ع. **الإحتياطيات**

الإحتياطي القانوني

طبقاً لقانون الشركات المساهمة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والنظام الأساسي للشركة يتم إحتجاز ٥% من صافي أرباح الشركة لتكوين الإحتياطي القانوني وذلك حتي يصل رصيد ذلك الإحتياطي إلي ٥٠% من رأس المال المصدر ، ولا يتم إجراء توزيعات من هذا الإحتياطي.

الإحتياطيات الأخرى

يجوز للجمعية العامة بناءً علي اقتراح مجلس الإدارة تكوين إحتياطيات أخرى.

ف. تحقق الإيراد

يعترف بالإيراد الخاص بتنفيذ عملية تتضمن تقديم خدمة (خدمات تشغيل للغير ، خدمات مباعة) عندما يمكن تقدير نتائجها بدقة كافية وذلك إلي المدي الذي تم تنفيذه من المعاملة حتي تاريخ الميزانية ، و يمكن تقدير نتائج تنفيذ عملية معينة بدقة إذا توافرت الشروط التالية مجتمعة :

(أ) يمكن قياس قيمة الإيراد بدقة.

و(ب) أنه من المتوقع بشكل كبير تدفق المنافع الاقتصادية المتعلقة بالمعاملة للمنشأة.

و(ج) أنه يمكن القياس الدقيق لدرجة إتمام العملية في تاريخ الميزانية.

و(د) أنه يمكن القياس الدقيق للتكاليف التي تم تكبدها في العملية وكذلك التكاليف اللازمة لإتمامها.

يتم الاعتراف بالإيراد الناتج عن بيع بضائع (إنتاج تام) إذا تم استيفاء جميع الشروط التالية :

(أ) أن تقوم المنشأة بتحويل المخاطر والعوائد الأساسية لملكية السلع إلي المشتري.

و(ب) ألا تحتفظ المنشأة بحق التدخل الإداري المستمر بالدرجة التي ترتبط عادة بالملكية ،أو الرقابة الفعالة علي السلع المباعة.

و(ج) أن يمكن قياس قيمة الإيراد بشكل دقيق.

و(د) أن يتوافر توقع كاف عن تدفق المنافع الإقتصادية المصاحبة للمعاملة إلي المنشأة.

و(ه) إمكانية تحديد قيمة التكاليف التي تحملتها أو ستتحملها المنشأة فيما يتعلق بالمعاملة بشكل دقيق.

ص. الفوائد الدائنة

تثبت إيرادات الفوائد طبقاً لمبدأ الاستحقاق علي أساس التوزيع الزمني النسبي مأخوذاً في الإعتبار أصل المبلغ القائم ومعدل الفائدة الفعال علي مدار الفترة حتي تاريخ الاستحقاق.

ق. تكلفة الإقتراض

يتم إثبات تكلفة الإقتراض عن السنة المالية ضمن بند المصروفات التمويلية بقائمة الدخل طبقاً للمعالجة القياسية الواردة بالمعيار المحاسبة المصري رقم (١٤) تكلفة الإقتراض.

ر. ضريبة الدخل

تتضمن ضريبة الدخل التي يتم احتسابها علي الأرباح المحققة للشركة علي كل من قيمة الضريبة الحالية (المحتسبة طبقاً للقوانين واللوائح والتعليمات السارية المعمول بها في هذا الشأن وباستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية) والضريبة المؤجلة ويتم إثبات ضريبة الدخل المستحقة مباشرة بقائمة الدخل.

الضريبة المؤجلة هي الضريبة الناشئة عن وجود بعض الفروق المؤقتة الناتجة عن اختلاف الفترة الزمنية التي يتم فيها الاعتراف بقيمة الأصول والالتزامات بين كل من القواعد الضريبية المعمول بها وبين الأسس المحاسبية التي يتم إعداد القوائم المالية وفقاً لها، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناءً علي الطريقة المستخدمة والتي تم بها تحقق أو تسوية القيمة الحالية لتلك الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة المستخدمة والسارية في تاريخ إعداد الميزانية، ويتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة كأصل للشركة عندما يكون هناك احتمال قوي بإمكانية استخدام هذا الأصل لتخفيض الأرباح الضريبية المستحقة علي الشركة خلال السنوات المستقبلية. ويتم تخفيض قيمة الضريبة المؤجلة المثبتة كأصل لدي المنشأة بقيمة الجزء الذي لن تتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية.

ش. **الاضمحلال في قيم الأصول طويلة الأجل**

يتم دراسة القيمة الدفترية للأصول طويلة الأجل المملوكة للشركة في تاريخ الميزانية، وفي حالة توافر مؤشرات تدل علي انخفاض القيمة القابلة للاسترداد لهذه الأصول عن قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمة هذه الأصول إلي قيمتها القابلة للاسترداد ويحمل هذا الانخفاض علي قائمة الدخل، ويتم حساب قيمة الإهلاك السنوي فيما يتعلق بالأصول الثابتة عن السنوات التالية علي أساس القيمة المعدلة.

وتقوم إدارة الشركة بشكل دوري في تاريخ الميزانية بتقييم وجود أي مؤشرات تدل علي حدوث انخفاض في قيمة الخسائر والسابق الاعتراف بها والتي نشأت عن تخفيض القيمة الدفترية للأصول في الفترات السابقة وفي حالة وجود مثل هذه المؤشرات يعاد تقدير قيمة الانخفاض ويتم رد قيمة الانخفاض السابق تسجيله في الفترات السابقة بحيث لا تزيد القيمة الدفترية لهذه الأصول عن صافي قيمتها الدفترية الأصلية قبل تسجيل خسائر الانخفاض في القيمة.

ت. **الاضمحلال في قيمة الأصول المالية**

تقوم الشركة في تاريخ كل ميزانية بتحديد ما إذا كانت هناك دلالات أو مؤشرات علي إحتمال حدوث اضمحلال في قيمة كافة أصولها المالية فيما عدا تلك التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

تتعرض قيمة الأصول المالية للاضمحلال عندما يتوافر دليل موضوعي علي أن التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للاستثمار قد تأثرت بسبب حدث أو أكثر نشأ في تاريخ لاحق للاعتراف الأولي بهذا الأصل المالي.

يتم تقدير خسارة الاضمحلال في قيمة كل أصل مالي تم قياسه بالتكلفة المستهلكة بالفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصومة بمعدل الفائدة الفعلي لهذا الأصل المالي.

ويتم تخفيض القيمة الدفترية لكافة الأصول المالية مباشرة بخسائر الاضمحلال فيما عدا تلك المتعلقة بالانخفاض في القيمة المتوقع تحصيلها من مديونيات العملاء حيث يتم تكوين مخصص بها. وعندما تصبح مديونية العميل غير قابلة للتحصيل يتم إعدامها خصماً علي حساب المخصص والذي يضاف إليه أي متحصلات لاحقة من ديون سبق إعدامها. هذا وتثبت كافة التغيرات التي تحدث علي القيمة الدفترية للمخصص بقائمة الدخل.

فإذا كان قد سبق الاعتراف بخسائر اضمحلال في قيمة الأصول المالية ثم حدث وأن إنخفضت قيمة تلك الخسائر خلال فترة لاحقة وأمكن ربط هذا الانخفاض بطريقة موضوعية بحدث وقع بعد تاريخ الاعتراف بها عندئذ يتم رد خسائر الاضمحلال بقائمة الدخل ولكن إلي الحد الذي لا يترتب عليه زيادة القيمة الدفترية للاستثمار في تاريخ الرد عن التكلفة المستهلكة التي كان يمكن أن تصل إليها قيمة الاستثمار لو لم تكن خسائر الاضمحلال قد سبق الاعتراف بها.

ث. **توزيعات الأرباح**

يتم إثبات توزيعات الأرباح كالتزامات في الفترة المالية التي تقرر فيها الجمعية العامة هذه التوزيعات.

خ. **إدارة رأس المال**

١ **سقف إئتماني**

- لا يوجد سقف إئتماني للعملاء وذلك لأن طبيعة عملاء الشركة عملاء خدمات.

٢ **إدارة رأس المال من خلال الأصول الثابتة**

- لا توجد إضافات للأصول الثابتة الخاصة بنشاط الشركة الخاص بالوحدات الإنتاجية للمحالج حيث لا توجد كميات من إنتاج القطن تستدعي تطوير تلك الأصول الثابتة، أما الإضافات الأخرى علي الأصول الثابتة تتم للمحافظة علي استمرار نشاط الشركة.

٣ **مدى قدرة الشركة على الوفاء بسداد التزاماتها**

- تقوم الشركة بالوفاء بالتزاماتها عن طريق التصرف في الأصول غير المستغلة وذلك لضعف الكميات الموردة من الأقطان وهو النشاط الأساسي لها وذلك لنقص المساحات المنزرعة من القطن.

٣- أصول ثابتة (بالصافى)

	أراضى	مبانى	آلات ومعدات	وسائل نقل	عدد وأدوات	أثاث ومعدات مكتبية	الإجمالـــى
	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
التكلفة فى أول يوليو ٢٠١٧	٤٠٦ ٣٦٠ ٤٢٥	٢٩ ٥٣٦ ٠٨٨	٣٨ ٢٦٧ ٤٠٢	٣ ٣٣٨ ٨٥٧	١ ٩٩٤ ٦٩٨	١ ٣٦٧ ٧٥٢	٤٨٠ ٨٦٥ ٢٢٢
الإضافات خلال العام	--	--	--	--	--	٢٥ ٩٨٢	٢٥ ٩٨٢
الإستبعادات خلال العام	--	(٩٥ ٩٠٧)	--	(٢٩ ٠٠٠)	--	--	(١٢٤ ٩٠٧)
أصول غير مدرجة بتقييم الهيئة (٣١ ديسمبر ٢٠٠١)	٧٥٠ ٠٠٠	٩٢٥ ٠٠٠	١٧٠ ١٦٩ ٥	--	١ ٢٩٦	١٦ ٥١٨	٦ ٨٦١ ٩٨٤
التكلفة فى ٣٠ يونيه ٢٠١٨	٤٠٧ ١١٠ ٤٢٥	٣٠ ٣٦٥ ١٨١	٤٣ ٤٣٦ ٥٧٢	٣ ٣٠٩ ٨٥٧	١ ٩٩٥ ٩٩٤	١ ٤١٠ ٢٥٢	٤٨٧ ٦٢٨ ٢٨١
الإضافات خلال العام	--	--	--	---	--	٤ ١٣٥	٤ ١٣٥
الإستبعادات خلال العام	--	--	--	(٢٨٠)	(٥١٧ ٠٨٠)	--	(٥١٧ ٣٦٠)
التكلفة فى ٣٠ يونيه ٢٠١٩	٤٠٧ ١١٠ ٤٢٥	٣٠ ٣٦٥ ١٨١	٤٣ ٤٣٦ ٥٧٢	٣ ٣٠٩ ٥٧٧	١ ٤٧٨ ٩١٤	١ ٤١٤ ٣٨٧	٤٨٧ ١١٥ ٠٥٦
مجمع الاهلاك فى أول يوليو ٢٠١٧	٧٥٠ ٠٠٠	١٥ ٤١٥ ٤٨٦	٢٩ ٠١٠ ٥٣٩	٢ ٨٠٠ ٩٦٠	١ ٩١٤ ٧٦٩	١ ٢٥٧ ١٦٦	٥١ ١٤٨ ٩٢٠
إهـلاك العام	--	٨٧٩ ٧١٤	١ ٥٠٨ ٣٠٨	٢٠٨ ٦١٤	١٦ ٥٣٠	٢٩ ٠٣٥	٢ ٦٤٢ ٢٠١
مجمع إهلاك الإستبعادات	--	(٤٩ ٥٤٧)	--	(٢٩ ٠٠٠)	--	--	(٧٨ ٥٤٧)
مخصص أصول غير مدرجة بتقييم الهيئة (٣١ ديسمبر ٢٠٠١)	٧٥٠ ٠٠٠	٩٢٥ ٠٠٠	١٧٠ ١٦٩ ٥	--	١ ٢٩٦	١٦ ٥١٨	٦ ٨٦١ ٩٨٤
مجمع الإهلاك ومخصص أصول غير مدرجة بتقييم الهيئة فى ٣٠ يونيه ٢٠١٨	١ ٥٠٠ ٠٠٠	١٧ ١٧٠ ٦٥٣	٣٥ ٦٨٨ ٠١٧	٢ ٩٨٠ ٥٧٤	١ ٩٣٢ ٥٩٥	١ ٣٠٢ ٧١٩	٦٠ ٥٧٤ ٥٥٨
إهـلاك العام	--	٨٧٩ ٧٠٦	١ ٥٠٧ ٤٥٢	٢٠٨ ٦٤٩	١٦ ١٩٥	٢٦ ٥٧٦	٢ ٦٣٨ ٥٧٨
مجمع إهلاك الإستبعادات	--	--	--	(٢٨٠)	(٥١٧ ٠٧٩)	--	(٥١٧ ٣٥٩)
مجمع الإهلاك ومخصص أصول غير مدرجة بتقييم الهيئة فى ٣٠ يونيه ٢٠١٩	١ ٥٠٠ ٠٠٠	١٨ ٠٥٠ ٣٥٩	٣٧ ١٩٥ ٤٦٩	٣ ١٨٨ ٩٤٣	١ ٤٣١ ٧١١	١ ٣٢٩ ٢٩٥	٦٢ ٦٩٥ ٧٧٧
صافي تكلفة الأصول في ٣٠ يونيه ٢٠١٩	٤٠٥ ٦١٠ ٤٢٥	١٢ ٣١٤ ٨٢٢	٦ ٢٤١ ١٠٣	١٢٠ ٦٣٤	٤٧ ٢٠٣	٨٥ ٠٩٢	٤٢٤ ٤١٩ ٢٧٩
صافي تكلفة الأصول في ٣٠ يونيه ٢٠١٨	٤٠٥ ٦١٠ ٤٢٥	١٣ ١٩٤ ٥٢٨	٧ ٧٤٨ ٥٥٥	٣٢٩ ٢٨٣	٦٣ ٣٩٩	١٠٧ ٥٣٣	٤٢٧ ٠٥٣ ٧٢٣
الأصول المهلكة دفترياً في ٣٠ يونيه ٢٠١٩	--	٩ ٠٧٩ ٨٥٠	٨ ١٤٤ ٥٢١	٢ ٢٦٥ ٦٠٥	١ ٢٥٩ ٥٩٤	١ ٢٦٤ ٣٢٠	٢٢ ٠١٣ ٨٩٠

- تتضمن الأصول الثابتة مبلغ ٩١٩ ٠٢٤ ١٢ جنيه مصري تتمثل في تكلفة الآلات والمعدات المتوقفة عن العمل وكذلك المباني الخاصة بها بمصانع المنيا وقد بلغ إهلاك تلك الأصول مبلغ ٦٥٦ ٥٦٠ ٦ جنيه مصري في ٣٠ يونيه ٢٠١٩.
- تتضمن الأصول الثابتة مبلغ ٤٧٠ ٢٣٤ جنيه مصري تتمثل في تكلفة المباني الخاصة بالآلات والمعدات المستبعدة بالكامل بمحلج كفر الشيخ وقد بلغ إهلاك تلك الأصول مبلغ ١٥٩ ٢٤٢ جنيه مصري في ٣٠ يونيه ٢٠١٩.
- علماً بأنه قد تم احتساب إهلاك بنسبة ٥٠% لكل من مصانع المنيا ومحلج كفر الشيخ عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيه ٢٠١٩ وذلك نظراً لاتخاذ الإدارة قرار بالتوقف.

١/٣- يتمثل بند الأراضي ومحالج ومصانع الشركة فيما يلي:-

البيان	المساحة متر مربع	٣٠ يونيه ٢٠١٩ جنيه مصرى	٣٠ يونيه ٢٠١٨ جنيه مصرى
المنيا *	٣٠٤ ٦٥٠	١٨١ ٢٦٦ ٩٠٧	١٨١ ٢٦٦ ٩٠٧
إيتاي البارود **	١٨٥ ٠٨٠	٧٣ ٧٤٨ ٥٦٩	٧٣ ٧٤٨ ٥٦٩
المحلة الكبري	٢٣٧ ٥٥٣	٦٢ ٧٤٤ ١٠٧	٦٢ ٧٤٤ ١٠٧
زفتي	١١٦ ٤٩٨	٤٢ ٤٢٠ ٩١٨	٤٢ ٤٢٠ ٩١٨
كفر الزيات	١٠٥ ٥٣٩	٣٠ ٢٧٤ ٥٧٨	٣٠ ٢٧٤ ٥٧٨
كفر الشيخ ***	١٧ ٤٩٣	٩ ٢١٢ ٧٨٧	٩ ٢١٢ ٧٨٧
كفر الغنامية ****	٢٣ ٧٠٢	٥ ٩٤٢ ٥٥٩	٥ ٩٤٢ ٥٥٩
مصنع طما جيت	١٢ ٣٦٧	٧٥٠ ٠٠٠	٧٥٠ ٠٠٠
	١ ٠٠٢ ٨٨٢	٤٠٦ ٣٦٠ ٤٢٥	٤٠٦ ٣٦٠ ٤٢٥

* بتاريخ ١١ نوفمبر ٢٠١٤ صدر القرار رقم ٧٨١ لسنة ٢٠١٤ من محافظة المنيا بالاستيلاء المؤقت علي مساحة ٢ فدان ١٦ سهم بحوض الجامع ناحية الأخصاص نمرة ٢٩ بمدينة المنيا وذلك لإنشاء كوبري أعلي مزلقان السكك الحديدية لمدة ثلاث سنوات أو لحين إنتهاء إنشاء المشروع أيهما أقرب والصادر بخصوصه قرار السيد / رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٢٢٧ لسنة ٢٠١٤ بتاريخ ٩ ديسمبر ٢٠١٤ بشأن إعتبار المشروع من أعمال المنفعة العامة والاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر علي الأرض.

** تتضمن الأراضي مبالغ ٩٣٠ ٧٥٣ ٢ جنيه مصري تمثل جزء من أرض محلج دمنهور بعقود ابتدائية وقد تم إدراج القيمة ضمن أصول محلج إيتاي البارود.

*** بناء علي موافقة مجلس الإدارة رقم ١٢٧ بتاريخ ١٤ ديسمبر ٢٠١٥ تم بيع مساحة ٤٠٠ ١ متر من أرض كفر الشيخ بمبلغ ٠٠٠ ١٠ جنيه مصري للمتر بإجمالي ١٤ مليون جنيه مصري.

**** تتضمن الأراضي مبلغ ٦١٦ ٥٧١ جنيه مصري تمثل جزء من أرض محلج الغنامية ضمن مساحة إجمالية قدرها ٧٠٢ ٢٣ متر مربع ما زالت بموجب عقود ابتدائية.

٢/٣- يتمثل مخصص الأصول غير المدرجة بتقييم الهيئة في الأتي :-

البيان	٣٠ يونيه ٢٠١٩ جنيه مصرى
- قيمة شراء مصنع شركة الإسكندرية الدولية للصناعة والتجارة (طما جيت) بموجب عقد إبتداني بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠١ ولم يتم توثيق عقد الشراء وقد تم خصم قيمة وسائل النقل وآلات ومعدات وعدد وأدوات وأثاث ومعدات مكتبية التي تم بيعها إيضاح (رقم ٣).	٦ ٨٦١ ٩٨٤
يخصم :	
قيمة الأصول الثابتة التي لم تدرج بتقرير الهيئة العامة لسوق المال وقد تم إضافتها لحساباتها بالأصول الثابتة وكذلك ضمن مخصص الأصول غير المدرجة بتقرير الهيئة تم خصم قيمة وسائل النقل وآلات ومعدات وعدد وأدوات وأثاث معدات مكتبية التي تم بيعها (إيضاح رقم ٣).	٦ ٨٦١ ٩٨١
	--

- بموجب قرار مجلس الإدارة في جلسته رقم (٢٧) بتاريخ ٢٩ يوليو ٢٠٠٩ بالإجماع على العرض المقدم من شركة أجياد للتجارة والتسويق لتأجير المصنع.

- وبناء علي مجلس الإدارة في جلسته رقم (٨٢) بتاريخ ٢١ أبريل ٢٠١٣ التي تمت الموافقة فيه علي طلب التنازل والتسوية المقدم من شركة أجياد للتجارة والتسويق وبتشكيل لجنة لاستلام المصنع والتسوية وتم الموافقة بمجلس الإدارة في جلسته رقم (٨٤) بتاريخ ١٨ يونيه ٢٠١٣ علي التسوية المقترحة بناء علي قرار اللجنة المشكلة لاستلام المصنع ، تم إبرام عقد إيجار مع شركة نورث ستار للتجارة والتوريدات بتاريخ ٨ مايو ٢٠١٣ لمدة عام مع مراعاة كافة الضمانات اللازمة للحفاظ علي كافة حقوق الشركة وممتلكاتها بما فى ذلك الصيانة الدائمة والمؤقته لكافة معدات المصنع وذلك نظير قيمة إيجارية قدرها ٥٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري تبدأ من تاريخ ٨ مايو ٢٠١٣ وحتي ٧ مايو ٢٠١٤ وعلي أن يسدد المستأجر تأمين قدره ٤٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري، وبناء علي مذكرة من شركة نورث ستار للتجارة والتوريدات بتاريخ ٢٥ يونيه ٢٠١٣ ونظراً لما تتكبده الشركة نظير أعمال الصيانة والتجديد لخطوط الإنتاج تم تمديد عقد الإيجار بتاريخ ١٥ يوليو ٢٠١٣ ليبدأ من ٨ مايو ٢٠١٤ حتي ٧ مايو ٢٠١٨ بنفس القيمة الإيجارية وقدرها ٥٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري سنوياً بإجمالي مبلغ ٢ مليون جنيه مصري يتم سدادها بشيكات بدء من تاريخ استحقاق ٨ مايو ٢٠١٤ حتي تاريخ استحقاق ٨ نوفمبر ٢٠١٧ (إيضاح رقم (٩)) وبتاريخ ٢٦ سبتمبر ٢٠١٨ تم تجديد العقد واعتباره من تاريخ ٨ مايو ٢٠١٨ ولمدة عام حتى ٧ مايو ٢٠١٩ وبقيمة ايجار لمدة هذا العقد بمبلغ ١ ٥٠٠ ٠٠٠ جنيه مصرى.

٤- أصول أخرى (بالصافى)

	٣٠ يونيه ٢٠١٩ جنيه مصرى	٣٠ يونيه ٢٠١٨ جنيه مصرى
أصول أخرى تدار بمعرفة البنك العقاري *	٦٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٦٢ ٠٠٠ ٠٠٠
	٦٢ ٠٠٠ ٠٠٠٠	٦٢ ٠٠٠ ٠٠٠
يخصم :		
حصة من تسوية مديونيه العميل (نيوأكسبريس) **	(٢٠ ٥٥١ ١١٧)	(٢٠ ٥٥١ ١١٧)
الصافي	٤١ ٤٤٨ ٨٨٣	٤١ ٤٤٨ ٨٨٣

* وافق مجلس إدارة شركة النيل بجلسته رقم (٦) المنعقدة بتاريخ ٢١ مارس ٢٠٠٧ علي تسوية مديونيه العميل نيو أكسبريس (عاطف سلام) حيث تم منح شركة النيل لحليج الأقطان حد إعتمادات مستندية محلية مغطاة بشيكات مسحوبة علي شركات العميل عاطف سلام للتحصيل والتي بلغ إجماليها حتي ١٥ سبتمبر ٢٠٠١ مبلغ ٦٢ مليون جنيه مصري وقد تعذر العميل عاطف سلام عن السداد حتي بلغت مديونياته في ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٧ مبلغ ١٤٦,٧ مليون جنيه مصري وتقدم لسداد مديونياته ببروتوكول للتسوية الشاملة إلي محافظ البنك المركزي وجهاز المدعي العام الإشتراكي حيث وافقت شركة النيل لحليج الأقطان و(البنوك والشركات الدائنة الأخرى) بتاريخ ١٣ ديسمبر ٢٠٠٧ علي التخالص العيني وذلك بأن يتم التنازل إليهم من قبل شركات العميل المدينة عن كامل الأصول والعقارات المرهونة بشرط تقييمها وتقدير قيمتها الحالية وتكون لشركة النيل لحليج الأقطان حصة في ملكية هذه الأصول بنسبة (٥,٩٢%) مساوية لنسبة الديون المستحقة للشركة لإجمالي المديونيه المستحقة للدائنين.

- وافق الدائنين علي تكوين جماعة تسمي جماعة الملاك علي الشيوع لإدارة وتطوير وتجهيز وتسويق وبيع الأصول والعقارات محل التخالص العيني وتكون نسبة مساهمتهم في تحمل الالتزامات الناشئة عن الاحتياج لتطوير وتجهيز هذه الأصول والعقارات علي أساس نسبة المساهمة لكل منهم إلي حين إتمام بيعها وبالتبعية يكون للدائنين الحق في نسبة من عوائد بيع هذه الأصول مساوية لنسبة مساهمتها.

- أتفق أطراف البروتوكول علي تقييم الوحدات السكنية والتجارية والإدارية موضوع التخالص وفقا لأحكام قانون التمويل العقاري رقم ١٤٨ لسنة ٢٠٠١ ولائحته التنفيذية.
- يلتزم العميل عاطف سلام بتسليم كافة العقارات الموافق علي تقييمها الي الدائنين بموجب محاضر تسليم موقعة ويلتزم بتقديم إقرار يوضح فيه كافة التصرفات التي تمت بمعرفته لكل مشروع علي حده سواء كلياً أو جزئياً.
- إتفقت جماعة الدائنين علي أنهم ملتزمون بتسوية المستحق علي المشروعات التي تم تنفيذها والمستحقة لبعض الشركات وكذلك الأنفاق علي الحملات الدعائية والتسويقية ومنح موارد مالية إضافية لكل مشروع علي حده للإنفاق علي هذا المشروع للتمكن من بيعه.
- يقر العميل عاطف سلام أن العقارات محل التقييم مملوكه له ملكية تامة وغير متنازع عليها من أي جهة وليس عليها أي ديون أو مرهونة لأي جهة حكومية أو غيرها وخالية من كافة الحقوق العينية الأصلية والتبعية بخلاف الرهون والامتيازات المقيدة لصالح أطراف البروتوكول.
- وافق الدائنين علي إسناد أعمال الوكالة والإدارة للبنك العقاري المصري العربي.
- وافق الدائنين علي قبول حصص في حصيلة بيع كافة المشروعات والأصول حتي وإذا كانت حصيلة بيع هذه الأصول أقل من المديونيات مضافاً إليها كافة المبالغ التي تم إنفاقها علي استكمال هذه المشروعات.
- بموجب التوقيع علي البروتوكول يتم إيقاف كافة الإجراءات القانونية المتخذة أو الجاري إتخاذها من الدائنين ضد عاطف سلام والتصالح في كافة الدعاوي المدنية والجنائية بين أطراف البروتوكول.
- البروتوكول يمثل مشروع مبدئي يتم إعتماده في مجالس الدائنين ويتم تفعيله عقب الموافقة الجماعية عليه وذلك بالتوقيع علي عقد التسوية النهائية والتخالص العيني وعقد الاتفاق بإدارة الأصول والعقارات المتخالص عليها بين الدائنين.
- وبتاريخ ١٣ ديسمبر ٢٠٠٧ تم عقد اتفاق إدارة وتصرف بين كل من البنك العقاري المصري العربي طرف أول (أحد جماعة الدائنين) وباقي مجموعة الدائنين (طرف ثاني) علي خلق حالة من حالات الشيوع في ملكية تلك الأصول العقارية لجماعة الدائنين الممثلين في هذا الإتفاق كلاً بنسبة مديونيتهم المستحقة وذلك لإعادة بيع تلك الأصول بعد تنميتها والعمل علي تعظيم قيمتها لتحقيق أعلي مردود ممكن في سبيل حصول كافة الدائنين علي حقوقهم بنسبة مساهمة كل منهم في الدين وكذلك الإتفاق فيما بين جماعة الدائنين علي تعيين البنك العقاري المصري العربي (الطرف الأول) مديراً ووكيلاً لجماعة الدائنين في الإدارة والتصرف في الأصول العقارية التي آلت ملكيتها إليهم وإتخاذ كافة الإجراءات نيابة عن فريق الطرف الثاني وممارسة كافة الحقوق والصلاحيات بموجب هذا الإتفاق والقيام بأداء تلك الواجبات المحددة في هذا الاتفاق بواسطته أو من خلال وكلائه أو العاملين لديه.
- وبموجب هذا الإتفاق يتم نقل ملكية الأصول والعقارات لجماعة الدائنين وتوثيق وتسجيل العقود الخاصة بذلك لخلق حالة الشيوع فيما بين جماعة الدائنين في ملكية تلك العقارات.
- إعداد خطط التسويق وبيع هذه الأصول والعقارات وتوزيع حصيلة البيع علي البنوك والشركات الدائنة كلاً بنسبة مساهمته في الدين طبقاً لإتفاق التسوية النهائي والسداد العيني وذلك مع الأخذ في الإعتبار سداد كافة المديونيات المستحقة علي الأصول المقدمة من العميل (عاطف سلام) موضوع التسوية.
- فتح حساب خاص تودع فيه كافة متحصلات البيع وأوراق القبض ويتم الإنفاق منها علي استكمال الأعمال في كافة الأصول العقارية التي لم يتم التصرف فيها بعد وتحديد قيمة التكاليف التي تتطلبها

أعمال استكمال المشروعات العقارية وكذلك تنميتها لبيعها وسداد قيمة المديونيات المستحقة وتوزيع العائد علي جماعة الدائنين كلاً بنسبة مساهمته في الدين.

- من المتفق عليه أن يتم تحديد سعر الأصول والعقارات المطروحة للبيع من خلال مكتب استشاري متخصص علي أن يتولي ذلك المكتب إعادة تقييم السعر كل ستة أشهر وفقاً لمقتضيات السوق.

** وبتاريخ ١٧ يونيه ٢٠٠٩ حصلت الشركة علي شيك مصرفي بمبلغ ٠٩٢ ٥٥٧ ٢ جنيه مصري قيمة حصتها (٥,٩٢%) في الدفعة الأولي التي وافقت اللجنة الخماسية الخاصة بإدارة الأصول والعقارات باجتماعها بتاريخ ١٨ مايو ٢٠٠٩ علي توزيعها دفعة أولي بإجمالي ١٢٦ ١٩٤ ٤٣ جنيه مصري وذلك في ضوء بيان التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المتوقع الذي أوضح أن توزيع هذه الدفعة لن يؤثر علي احتياجات المشروعات الجاري استكمالها.

** وبتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ حصلت الشركة علي شيك مصرفي أخر بمبلغ ٠٣٢ ٦٥٨ ١ جنيه مصري قيمة حصتها (٥,٩٢%) في الدفعة الثانية التي وافقت اللجنة الخماسية الخاصة بإدارة الأصول والعقارات باجتماعها بتاريخ ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٩ علي توزيعها دفعة ثانية بإجمالي ٣٠٥ ٠٠٧ ٢٨ جنيه مصري.

** وبتاريخ ٢١ ابريل ٢٠١٠ حصلت الشركة علي شيك مصرفي بمبلغ ٣٦١ ٩٠٩ ١ جنيه مصري قيمة حصة الشركة في الدفعة الثالثة التي وافقت اللجنة الخماسية الخاصة بإدارة الأصول والعقارات باجتماعها بتاريخ ١٤ ابريل ٢٠١٠.

** وبتاريخ ١ أغسطس ٢٠١٠ حصلت الشركة علي شيك مصرفي بملبغ ٨٢١ ٦٩٨ ٢ جنيه مصري قيمة دفعة من تحت حساب التوزيع من الدفعة الرابعة.

** وبتاريخ ١ ديسمبر ٢٠١٠ حصلت الشركة علي شيك مصرفي بمبلغ ١٣٦ ٢٧٤ ١ جنيه مصري قيمة دفعة من تحت حساب التوزيع من الدفعة الخامسة.

** وبتاريخ ٨ مايو ٢٠١١ حصلت الشركة علي شيك مصرفي بملبغ ٣٤٣ ٣٢٥ ١ جنيه مصري قيمة دفعة من تحت حساب التوزيع من الدفعة السادسة.

** وبتاريخ ٢١ ديسمبر ٢٠١١ حصلت الشركة علي شيك مصرفي بملبغ ٣٦١ ٦٤٥ جنيه مصري قيمة دفعة من تحت حساب التوزيع من الدفعة السابعة.

** وبتاريخ ٢٩ يوليو ٢٠١٢ حصلت الشركة علي شيك مصرفي بملبغ ٠٠٠ ٥٩٢ جنيه مصري قيمة دفعة من تحت حساب التوزيع من الدفعة الثامنة.

** وبتاريخ ١٤ أبريل ٢٠١٣ حصلت الشركة علي شيك مصرفي بملبغ ٦٥٢ ٦٦١ جنيه مصري قيمة دفعة من تحت حساب التوزيع من الدفعة التاسعة.

** وبتاريخ ١٥ سبتمبر ٢٠١٣ حصلت الشركة علي شيك مصرفي بملبغ ٧٠٤ ٥٢٦ جنيه مصري قيمة دفعة من تحت حساب التوزيع من الدفعة العاشرة.

** وبتاريخ ٢٨ مايو ٢٠١٤ حصلت الشركة علي شيك مصرفي بملبغ ٧٨٧ ٢٧٨ ١ جنيه مصري قيمة دفعة من تحت حساب التوزيع من الدفعة الحادية عشر.

** وبتاريخ ١٤ أكتوبر ٢٠١٤ حصلت الشركة علي شيك مصرفي بملبغ ٥٠٦ ٣٦٥ جنيه مصري قيمة دفعة من تحت حساب التوزيع من الدفعة الثانية عشر.

** وبتاريخ ١٨ نوفمبر ٢٠١٤ حصلت الشركة علي شيك مصرفي بملبغ ٠٠٠ ١٨٤ ١ جنيه مصري قيمة دفعة من تحت حساب التوزيع من الدفعة الثالثة عشر.

** وبتاريخ ٥ مايو ٢٠١٥ تم ربط وديعة لصالح الشركة بالبنك العقاري المصري العربي بملبغ ١ ٧٤٣ ١٢٢ جنيه مصري قيمة دفعة من تحت حساب التوزيع وتم فك الوديعة بتاريخ ١٩ سبتمبر ٢٠١٥.

** وبتاريخ ٢ سبتمبر ٢٠١٥ تم ربط وديعة لصالح الشركة بالبنك العقاري المصري العربي بمبلغ ٢٠٠ ٩٤٧ جنيه مصري قيمة دفعة من تحت حساب التوزيع وتم فك الوديعة بتاريخ ١ ديسمبر ٢٠١٥.

** وبتاريخ ١٠ أبريل ٢٠١٧ تم توقيع الحجز القضائي التنفيذي من قبل البنك الأهلي المصري علي ما لدي البنك العقاري المصري العربي بصفته مدير تسوية مديونيات مجموعة شركات عاطف سلام ، وقد قام البنك الأهلي المصري بالحجز علي الدفعات المستحقة للشركة.

** وبتاريخ ١٠ أكتوبر ٢٠١٧ استحق للشركة مبلغ ٠٠٠ ٥٩٢ جنيه مصري الدفعة السابعة عشر طبقا لكشف الحساب والتقرير السنوي للبنك العقاري المصري العربي.

** وبتاريخ ٢٣ يناير ٢٠١٨ استحق للشركة مبلغ ٠٠٠ ٥٩٢ جنيه مصري الدفعة الثامنة عشر طبقا لكشف الحساب والتقرير السنوي للبنك العقاري المصري العربي (إيضاح رقم ١٦).

٥- استثمارات عقارية (بالصافي)

	إيضاح رقم	٣٠ يونيه ٢٠١٩ جنيه مصرى	٣٠ يونيه ٢٠١٨ جنيه مصرى
أرض الشرقية بلبيس	(١/٥)	٣١ ٢٥٣ ٦٦٤	٣١ ٢٥٣ ٦٦٤
أرض المنيا دماريس (قطعة ٢)		٦ ٠١٨ ٤٢٥	٦ ٠١٨ ٤٢٥
أرض كفر الشيخ	(٢/٥)	٣٥ ٦٧٥ ٠١١	٣٥ ٦٧٥ ٠١١
		٧٢ ٩٤٧ ١٠٠	٧٢ ٩٤٧ ١٠٠
يخصم:			
الانخفاض في قيمة الاستثمارات العقارية (أرض كفر الشيخ)	(٣/٥ ، ١٥)	(١٠ ٥٨٨ ٠٤٠)	(١٠ ٥٨٨ ٠٤٠)
الصافي		٦٢ ٣٥٩ ٠٦٠	٦٢ ٣٥٩ ٠٦٠

- وقد تم عرض هذه الأراضي للبيع بناء علي موافقة الجمعية العامة في ٣١ مارس ٢٠٠٣ بتفويض مجلس الإدارة في بيع بعض الأصول غير المستغلة.

١/٥ أرض الشرقية بلبيس:-

- في ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٩ قامت الشركة بتسجيل عقد شراء قطعة الأرض البالغ مساحتها ٣٧,٥ فدان تقريباً.

٢/٥ أرض كفر الشيخ:-

- قامت الشركة بشراء قطعة أرض من هيئة الأوقاف بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة بجلستها المنعقدة في أول أكتوبر ١٩٩٨ مساحتها ٤٩٠ ٥٧ متر مربع التابعة لوقف قوله الخيري بكفر الشيخ نمرة ١٣ القطعة رقم (٥) بسعر المتر ٥٢٥ جنيه مصري بإجمالي مبلغ ٠١٩ ١٨٢ ٣٠ جنيه مصري وقد تم سداد ٢٠% من ثمن الأرض بالإضافة إلي رسوم ومصروفات أخرى في ١٥ ديسمبر ١٩٩٨ بإجمالي مبلغ ٧٤٧ ٨٩٨ ٦ جنيه مصري وتم جدولة باقي ثمن الأرض والبالغ ٦١٥ ١٤٥ ٢٤ جنيه مصري علي أن يسدد علي عشرة أقساط قيمة القسط ٥٦٢ ٤١٤ ٢ جنيه مصري مع ريع ٧% سنوياً وقد بلغت قيمة الريع السنوي مبلغ ٢٣١ ٠٢٣ ١ جنيه مصري علي أن يستحق القسط المستحق في ٩ سبتمبر ٢٠٠٠ وجزء من القسط الثاني المستحق في ٩ سبتمبر ٢٠٠١.

- بتاريخ ١٥ أغسطس ٢٠٠٥ تعدت الوحدة المحلية لمركز ومدينة كفر الشيخ علي مساحة أرض تبلغ ٧٣٩ ١٨ متر مربع من الأرض السابق الإشارة إليها بموجب قرار محافظ كفر الشيخ رقم ٣٦٣ لسنة ٢٠٠٥ والذي يتضمن تشكيل لجنة لتسليم قطعة الأرض البالغ مساحتها ٧٣٩ ١٨ متر مربع إلي القوات المسلحة لتنفيذ بناء ساحة رياضية عليها وقد قامت شركة النيل لحليج الأقطان بتقديم بلاغ للنيابة العامة بتاريخ ١٦ أغسطس ٢٠٠٥ لإثبات حقها وقامت برفع دعوي أمام محكمة القضاء الإداري قيدت برقم ٥٨٦٩ لسنة ٢٠٠٥ قضاء إداري والتي قضت برفض الدعوي ، وبتاريخ ١٥ أبريل ٢٠١٣ تم الطعن علي حكم المحكمة الإدارية العليا برفض الدعوي وتم تحديد جلسة بتاريخ ١٧ يونيه ٢٠١٥ للإخطار وتم النظر في جلسة ١ ديسمبر ٢٠١٥ للإحالة والضم وتم التأجيل للجلسة بتاريخ ٩ نوفمبر ٢٠١١.
- في ٢٠ مايو ٢٠٠٨ قامت الشركة بسداد مبلغ ١١,٨٩٢ مليون جنيه مصري من تحت حساب الأرض المتبقية البالغ مساحتها ٧٥٠ ٣٨ متر مربع وهي القطعة التي لا يوجد عليها نزاع قضائي ليصل إجمالي المدفوع كمقدم لشراء أرض كفر الشيخ بمبلغ ٠٢٦ ٥٤٢ ٢٢ جنيه مصري والذي يمثل قيمة شراء الأصل بالإضافة لبعض فوائد التأخير ومازالت الأرض بعقود إبتدائية نظراً لوجود فوائد مستحقة علي الشركة.
- بتاريخ ١٠ نوفمبر ٢٠١٥ وردت للشركة مطالبة من هيئة الأوقاف المصرية بمبلغ ٦٨٥ ٣١٨ ١٣ جنيه مصري قيمة باقي المستحق علي مساحة ٧٥٠ ٣٨ متر مربع والذي يمثل باقي الأقساط والريع الخاص بها وغرامة تأخير وتم سداد إجمالي المبالغ المستحقة بتاريخ ٢٤ ديسمبر ٢٠١٥ وجاري استخراج العقد النهائي.

٣/٥ أرض غير مدرجة بتقييم الهيئة

- لم تعترف الهيئة العامة لسوق المال بإضافة هذه الأصول للشركة (دفعات مقدمة أرض كفر الشيخ) لعدم إتمام إجراءات نقل الملكية أو تسجيل هذه الأصول بأسم الشركة بالشهر العقاري وذلك أثناء عملية تقييم أصول الشركة بغرض الإندماج في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١، وقد بلغ المدفوع في ذلك التاريخ مبلغ ٠٤٠ ٥٨٨ ١٠ جنيه مصري.

٦- استثمارات مالية - سندات

	٣٠ يونيه ٢٠١٩ جنيه مصري	٣٠ يونيه ٢٠١٨ جنيه مصري
سندات حكومية (طرف بنك الاستثمار القومي) *	٤٠٧ ٨١٠	٤٠٧ ٨١٠
سندات حكوميه (طرف وزارة الماليه) *	٤٦ ٨٤٢	٤٦ ٨٤٢
سندات الإسكان	٢ ٨٣٠	٢ ٨٣٠
	٤٥٧ ٤٨٢	٤٥٧ ٤٨٢

* هذه المبالغ تم إحتجازها بناء علي إلزام شركات القطاع العام بتجنيب نسبة ٥% من الأرباح الصافية لشراء سندات حكومية لاستخدامها في تمويل وتنفيذ الخطة العامة للدولة ولم يتم بيان كيفية استرداد تلك المبالغ حيث اعتبرت من الإيرادات السيادية وذلك بناء علي رد البنك عند طلب استردادها، ويتم حجز الفوائد المستحقة علي تلك السندات سداداً للفوائد المستحقة عن القرض الممنوح للشركة القابضة للقطن والتجارة الدولية ويتم إثبات استحقاق لتلك الفوائد.

٧- أصول غير متداولة محتفظ بها بغرض البيع

	٣٠ يونيه ٢٠١٩ جنيه مصرى	٣٠ يونيه ٢٠١٨ جنيه مصرى
أرض مغاثة (أرض غير مسجلة)	٦ ٨٦٥ ٧٤٩	٦ ٨٦٥ ٧٤٩
	٦ ٨٦٥ ٧٤٩	٦ ٨٦٥ ٧٤٩

- بتاريخ سبتمبر ٢٠٠٧ تم بيع أرض مغاثة بمبلغ ٤٧,٩ مليون جنيه وكذلك بتاريخ نوفمبر ٢٠٠٧ تم بيع أرض جاويش بمبلغ ٤٤,٢٢ مليون جنيه مصري وقد تم تحصيل مبلغ ٢٠,٩٦ مليون جنيه مصري ، ٤٣,٧٥ مليون جنيه مصري علي التوالي حتي تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ وطبقاً لعقد أرض مغاثة الإبتدائي فإنه من المفترض أن يتم تحصيل مبلغ ٢٦,٩٦ مليون جنيه مصري باقي القيمة إلا أنه لم يتم تحصيل سوي مبلغ ٢٠,٩٦ مليون جنيه مصري فقط من المبلغ وقد قامت الشركة بتوجيه إنذار بالفسخ في ١٥ يوليو ، ١٠ مايو ، ١٦ فبراير ٢٠٠٨ علي التوالي وبناء علي ذلك تم تسوية المبلغ المسدد من المشتري وتسليمة مساحة من أرض مغاثة بلغت ١٧ ٦٢٦ متر مربع بقيمة إجمالية بلغت ٢٠,٣٤ مليون جنيه مصري والباقي وقدره ٦٢٣ ألف جنيه مصري تم احتسابها كجزء من مساحة ١ ٦٦٢ متر مربع من أرض جاويش ليتبقي مبلغ ١,٨٧ مليون جنيه مصري تمثل باقي المستحق علي تلك المساحة وبناء علي ذلك تم إنذار المشتري بتاريخ ٢٩ يونيه ٢٠٠٩ أنه في حالة عدم سداد المبلغ المستحق باقي ثمن المساحة المباعة سيتم إتخاذ الإجراءات طبقاً لبنود التعاقد وتم رفع دعوي قضائية برقم ١١٤٢٩ جنح مغاثة وتم الحكم بالحبس ثلاث سنوات مع الشغل وتم استئناف الحكم وتم التأييد بالحبس بتاريخ ٦ يونيه ٢٠١٢.

- بناء علي الطلب المقدم من مشتري أرض المنيا (جاويش) للحصول علي مخالصة نهائية مقابل تنازل الشركة عن القضية المرفوعة ضد المشتري، تم عرض طلب المشتري علي مجلس الإدارة بتاريخ ٣٠ نوفمبر ٢٠١٤، والذي تم إتخاذ قرار بناءاً عليه قام المشتري بسداد مبلغ ١,٢ مليون جنيه مصري وباقي المبلغ البالغ قدره ٦٧٠ ألف جنيه مصري علي أربع شيكات يتم سدادها حتي نهاية أغسطس ٢٠١٥، تم سداد عدد ٢ شيك بقيمة ٣٣٠ ٠٠٠ ألف جنيه مصري وتخلف عن سداد عدد ٢ شيك فتم رفع جنحة وتم الحكم علي المشتري بالحبس ٦ سنوات مع الغرامة.

- بناء علي قرار الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ ١٢ يناير ٢٠١٥، بتجديد تفويض رئيس مجلس الإدارة في بيع أصول الشركة غير المستغلة، قد تم أخذ موافقة مجلس الإدارة بتاريخ ٢١ يناير ٢٠١٥ علي الطلب المقدم من السيد / أحمد حسن كامل بتاريخ ٢٣ ديسمبر ٢٠١٤ لشراء قطعة أرض مملوكة للشركة بمدينة مغاثة - محافظة المنيا والبالغ مساحتها ٩٠٦ ٢٣ متر مربع علي أساس سعر المتر ١ ٨٠٠ جنيه مصري، بإجمالي مبلغ ٤٣ مليون جنيه مصري تم سداد مبلغ ٤,٣ مليون جنيه مصري بشيك رقم ٩٠٢٦٠١١٤٩ كدفعة مقدمة وعلي أساس أن يتم استكمال سداد ٥٠% من إجمالي قيمة الأرض خلال شهر ونصف من تاريخ تحرير الأتفاق وتم إرجاء إنهاء عملية البيع لحين الإنتهاء من تقنين أوضاع الشركة، تم إبرام عقد بيع إبتدائي بين الشركة والسيد / أحمد حسن كامل بتاريخ ١٣ أبريل ٢٠١٦ وتم الإتفاق في البند الرابع عشر من العقد علي استكمال نسبة ٥٠% من الثمن بعد أربعة أشهر من تاريخ الموافقة علي طلب السيد / أحمد حسن كامل ويسدد ٥٠% المتبقية علي دفعات بعد قياس الأرض علي الطبيعة لتحديد حدودها ومساحتها عن طريق المساحة واستخراج كشف تحديد بإجمالي المساحة المباعة، تم سداد مبلغ ٤,٠٣٩ مليون جنيه مصري بتاريخ ٣ أبريل ٢٠١٦ ومبلغ ٦ مليون جنيه مصري بتاريخ ٣ مايو ٢٠١٦ ومبلغ ٢ مليون جنيه مصري بتاريخ ٢٧ يوليو ٢٠١٦ ومبلغ ١ مليون جنيه مصري بتاريخ ١٥ أغسطس ٢٠١٦ ومبلغ ١ مليون جنيه مصري بتاريخ ٣١ أغسطس ٢٠١٦ ومبلغ ٢ مليون

جنيه مصري بتاريخ ١٧ سبتمبر ٢٠١٦ ومبلغ ١,٢ مليون جنيه مصري بتاريخ ١١ أكتوبر ٢٠١٦ ومبلغ ٠,٣ مليون جنيه مصري بتاريخ ١٧ أكتوبر ٢٠١٦ ومبلغ ١,٥ مليون جنيه مصري بتاريخ ١٠ أبريل ٢٠١٧ ومبلغ ١ مليون جنيه مصري بتاريخ ١٠ مايو ٢٠١٧ ومبلغ ١مليون جنيه مصرى بتاريخ ١٨ يوليو ٢٠١٧ ومبلغ ١ مليون جنيه مصرى بتاريخ ٩ سبتمبر ٢٠١٧ ومبلغ ٠،٥ مليون جنيه مصرى بتاريخ ١ اكتوبر ٢٠١٧ (إيضاح (٢٠)).

- بناء علي ملحق للعقد بتاريخ ١٦ أكتوبر ٢٠١٦ ووفقاً لقرار مجلس الإدارة رقم ١٤٣ بتاريخ ١١ أكتوبر ٢٠١٦ بقياس مساحة الأرض المباعة محل العقد علي الطبيعة ووجدت صافي المساحة المباعة ٢٣ ٢١٨,٨١ متر مربع وبذلك يصبح إجمالي قيمة الأرض ٤١,٧٩٤ مليون جنيه مصري مما يشير إلي سداد أكثر من ٥٠% من قيمة الأرض وتم تحرير عدد خمس شيكات بتواريخ حتي فبراير ٢٠١٨ لاستكمال قيمة الأرض طبقاً لملحق العقد ، علماً بوجود تعدي علي باقي المساحة وجاري اتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة.

٨- مخزون (بالصافى)

	إيضاح رقم	٣٠ يونيه ٢٠١٩ جنيه مصرى	٣٠ يونيه ٢٠١٨ جنيه مصرى
مخزون قطع غيار ومواد ومهمات		٣ ٨٨٧ ٤٢٦	٣ ٩٢٨ ٠٣٨
مخزون الوقود		٧٧ ٢٩٣	٦٠ ١١٢
مخزون مواد تعبئة وتغليف		١٤١ ٧٠١	١٣٧ ٠٣٧
مخزون مخلفات		١٨ ٢٢٩	١٨ ٢٨٤
		٤ ١٢٤ ٦٤٩	٤ ١٤٣ ٤٧١
يخصم :			
الاضمحلال في قيمة المخزون	(١٥)	(١ ٠١٨ ٥٦٣)	(١ ٠١٨ ٥٦٣)
الصافي		٣ ١٠٦ ٠٨٦	٣ ١٢٤ ٩٠٨

٩- عملاء وأوراق القبض (بالصافى)

	إيضاح رقم	٣٠ يونيه ٢٠١٩ جنيه مصرى	٣٠ يونيه ٢٠١٨ جنيه مصرى
عملاء المركز الرئيسي		٥ ٤٣٦ ٩٦٥	٥ ٤٣٦ ٩٦٥
عملاء المحالج		٣ ٣٧٩ ٧٣٣	١ ٨٤٤ ٨٣٣
عملاء المصانع		٦٧٠ ٤٤٢	٦٧٠ ٤٤٢
أوراق القبض (مصنع طما جيت)	(٣/٢)	١ ٨٣٧ ٥٠٠	٥٠٠ ٠٠٠
		١١ ٣٢٤ ٦٤٠	٨ ٤٥٢ ٢٤٠
يخصم :			
الانخفاض في قيمة العملاء وأوراق القبض	(١٥)	(٦ ٢٠٦ ١٠١)	(٦ ٢٠٦ ١٠١)
الصافي		٥ ١١٨ ٥٣٩	٢ ٢٤٦ ١٣٩

يتمثل بند العملاء - المركز الرئيسي فيما يلي :

	٣٠ يونيه ٢٠١٩ جنيه مصرى	٣٠ يونيه ٢٠١٨ جنيه مصرى
شركة أبرايجيبت*	٥ ٠٣٨ ٣٠٥	٥ ٠٣٨ ٣٠٥
عملاء أخرون أقطان	٣٩٨ ٦٦٠	٣٩٨ ٦٦٠
	٥ ٤٣٦ ٩٦٥	٥ ٤٣٦ ٩٦٥

* تمثل المديونية المستحقة في قيمة عدد (٤) كمبيالات تجارية بمبلغ ٤ ٤٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري مسحوبة علي شركة أبرإيجيبت لصالح السيد / ياسين عجلان والتي قام بتظهيرها لشركة النيل لحليج الأقطان والباقي فوائد قانونية علي شركة أبرإيجبت، وقد أقامت شركة أبرإيجيبت دعوي رقم ٦٨٦٧ لسنة ٢٠٠٠ لإبراء ذمتها المالية علي أساس أنه لا توجد ثمة معاملات تجارية أو مالية بين الشركتين وقد تم رفض الدعوي، وقد قامت شركة أبرإيجيبت برفع دعوي رقم ٦٧٨١ / ٦٦ ق س.ع إسكندرية باستئناف الحكم الصادر في الدعوي السابقة، تم تحديد جلسة بتاريخ ١١ يناير ٢٠١٢ وتم الحجز للحكم بجلسة ١٤ مارس ٢٠١٢ وصدر الحكم بتأيد الحكم السابق برفض الدعوي وتم استخراج الصيغة التنفيذية للحكم وجاري التنفيذ.

- **أعمار ديون العملاء :**

جنيه مصرى	
٦ ١٢٦ ١٤٢	أرصدة أكثر من عام
٦ ١٢٦ ١٤٢	**الإجمالي**

١٠- مدينون وأرصدة مدينة أخرى (بالصافى)

	إيضاح رقم	٣٠ يونيه ٢٠١٩ جنيه مصرى	٣٠ يونيه ٢٠١٨ جنيه مصرى
شركة نفرتيتي *		١١ ٣٠٠ ١٨٣	١١ ٣٠٠ ١٨٣
مصلحة الضرائب - خصم المنبع		١ ٢١٧ ٣٦٤	٥٩٧ ٤٢٢
موردين دفعات مقدمة		٤١ ٠٣٠	٢٤ ٨٣٢
تأمينات لدي الغير		١٦٦ ٧١٠	١٦٦ ٧١٠
مصروفات مدفوعة مقدماً		٤٩٦ ٠٨٠	٩٦٢ ٤١٦
إيرادات مستحقة		١٤٨ ٨٨٨	١٢٦ ٧٤٩
أرصدة مدينة أخري		٢ ٢٧٦ ٣٦٠	٢ ٣١٧ ١٦٩
		١٥ ٦٤٦ ٦١٥	١٥ ٤٩٥ ٤٨١
يخصم :			
الانخفاض في قيمة المدينون والأرصدة المدينة الأخرى	(١٥)	(١٣ ٣٣٦ ٣٠٧)	(١٣ ٣٣٦ ٣٠٧)
الصافي		٢ ٣١٠ ٣٠٨	٢ ١٥٩ ١٧٤

* يتمثل الرصيد في قيمة الإيجار المستحق علي شركة نفرتيتي (مستأجر) مصانع المنيا في الأعوام السابقة بالإضافة إلي فوائد تأخير محسوبة عليه، وقد قامت شركة نفرتيتي للصناعة والتجارة برفع دعوي طعن رقم ١٢٨٢٦/٧٦ ق علي حكم محكمة الاستئناف رقم ٧٩٨٠/٦١ق والقاضي بإلزام الشركة الطاعنة (نفرتيتي) بأن تؤدي مبلغ وقدره ٤٢٥ ٧٧٣ ١ جنيه مصري بالإضافة إلي فوائد بمبلغ ٥٠ ٥٧٤ جنيه مصري، وكذلك قامت شركة نفرتيتي للصناعة والتجارة برفع دعوي طعن رقم ١٠٢٥٥/٧٨ق بالنقض علي الاستئناف رقم ٦٩٦٢/٦٣ ق.س.ع إسكندرية صادر بجلسة في تاريخ ٧ مايو ٢٠٠٨ والقاضي بثبوت الحق وصحة الحجز وبإلزام الشركة الطاعنة (نفرتيتي) بمبلغ ١٢ ٠٢٣ ٩١٦ جنيه مصري وتم رفض الدعوي ولم يتم التنفيذ لعدم الاستدلال علي مكان الشركة.

١١- نقديه بالبنوك والصندوق

	٣٠ يونيه ٢٠١٩ جنيه مصرى	٣٠ يونيه ٢٠١٨ جنيه مصرى
بنوك حسابات جارية	٦٣١ ٧١٦	٨١٦ ٢٥٩
نقديه بالصندوق	٩ ٢٥٥ ١٧٦	٧ ٦٣٨ ٨٧٦
	٩ ٨٨٦ ٨٩٢	٨ ٤٥٥ ١٣٥

١٢- رأس المال

- حدد رأس المال المرخص به بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه مصري ، وحدد رأس المال المصدر بمبلغ ٢٦٤ ٩٦٢ ٥٠٠ جنيه مصري موزعة على ٥٢ ٩٩٢ ٥٠٠ سهم (أسهم نقدية) بقيمة أسمية ٥ جنيه مصري للسهم وبيانها كما يلي:-

البيان	عدد الأسهم	نسبة المساهمة	قيمة المساهمة جنيه مصري
سمير تحسين عبد الحليم عفيفي	٥ ٢٦٨ ٠٠٠	%٩,٩٤	٢٦ ٣٤٠ ٠٠٠
إتحاد العاملين المساهمين بشركة النيل لحليج الأقطان	٣ ٧٤٢ ٢٨٨	%٧,٠٦	١٨ ٧١١ ٤٤٠
عبد الرحمن ناصر محمد عمر	٣ ٤٠٠ ٠٠٠	%٦,٤٢	١٧ ٠٠٠ ٠٠٠
جمال عبد القادر عبد البصير	٣ ٣٣٥ ٥٠٠	%٦,٢٩	١٦ ٦٧٧ ٥٠٠
عبد الله بدوي عبارة	٢ ٥٦٦ ٢٣٥	%٤,٨٤	١٢ ٨٣١ ١٧٥
السيد عبد العليم عفيفي الصيفي	٢ ٤٦٠ ٠٠٠	%٤,٦٤	١٢ ٣٠٠ ٠٠٠
محمد عبد العليم عفيفي الصيفي	٢ ١٣٥ ٠٠٠	%٤,٠٣	١٠ ٦٧٥ ٠٠٠
بدر عالي راجح عبيد العتيبي	١ ٤٦٨ ٠٠٠	%٢,٧٧	٧ ٣٤٠ ٠٠٠
عمرو عادل محمود جاد	١ ٤٦٥ ٣٢٥	%٢,٧٧	٧ ٣٢٦ ٦٢٥
شعاع علي عجيل تركي الشمري	١ ٤٢١ ٣٠٠	%٢,٦٨	٧ ١٠٦ ٥٠٠
أحمد ياسين عبد الفتاح إبراهيم عجلان	١ ٢١٥ ٣٠٤	%٢,٢٩	٦ ٠٧٦ ٥٢٠
محمد نجيب محمد عبد العال زيادة إبراهيم نويشي	١ ١٧١ ٥٠٠	%٢,٢١	٥ ٨٥٧ ٥٠٠
حسام السيد محمد	١ ٠٠٠ ٠٠٠	%١,٨٩	٥ ٠٠٠ ٠٠٠
عبد الكريم ناصر خزام ناصر سليمان القصير	٩٨٤ ٧٠٠	%١,٨٦	٤ ٩٢٣ ٥٠٠
السلام للمقاولات - عيد عبد العزيز عبد الحميد	٩١٥ ٠٠٠	%١,٧٣	٤ ٥٧٥ ٠٠٠
هشام عبد العزيز إبراهيم محمد	٩٠٩ ٤٠٠	%١,٧٢	٤ ٥٤٧ ٠٠٠
إبراهيم إبراهيم إبراهيم الصعيدي	٨٩٨ ١٦٤	%١,٦٩	٤ ٤٩٠ ٨٢٠
عادل عبد العليم عفيفي الصيفي	٧٨٦ ٨٧٤	%١,٤٨	٣ ٩٣٤ ٣٧٠
صباح بنت محمود بن مهران محمد	٧٧٣ ٠٠٠	%١,٤٦	٣ ٨٦٥ ٠٠٠
نيللي أحمد عبد الله علي سلامة	٧٥٠ ٠٠٠	%١,٤٢	٣ ٧٥٠ ٠٠٠
ناصر محمد عمر طه الماريه	٦٥٠ ٠٠٠	%١,٢٣	٣ ٢٥٠ ٠٠٠
عيد عبد العزيز عبد الحميد عيسي	٦٢٥ ٠٠٠	%١,١٨	٣ ١٢٥ ٠٠٠
مكتتبون أخرون	١٥ ٠٥١ ٩١٠	%٢٨,٤٠	٧٥ ٢٥٩ ٥٥٠
	٥٢ ٩٩٢ ٥٠٠	%١٠٠	٢٦٤ ٩٦٢ ٥٠٠

١٣- الإحتياطيات

	٣٠ يونيه ٢٠١٩ جنيه مصري	٣٠ يونيه ٢٠١٨ جنيه مصري
إحتياطي عام *	٦ ٦٧٠ ٨٣٩	٦ ٦٧٠ ٨٣٩
إحتياطي قانوني	١٠ ٣٩٧ ٦٢٢	١٠ ٣٩٧ ٦٢٢
إحتياطيات أخرى **	٢٠ ٨١٣ ٠٤٦	٢٠ ٨١٣ ٠٤٦
	٣٧ ٨٨١ ٥٠٧	٣٧ ٨٨١ ٥٠٧

* يتمثل الإحتياطي العام في فروق في قيمة الأصول الثابتة التي وردت بتقرير الهيئة العامة لسوق المال بشأن الاندماج.

** طبقاً لقرار الجمعية العامة غير العادية في ٦ فبراير ٢٠٠٣ تم الموافقة علي تقيم اللجنة المشكلة بموجب القرار الوزاري رقم ٤٨٨ لسنة ٢٠٠٢ مع ترحيل مبلغ ٢٠ ٨١٣ ٠٤٦ جنيه مصري إلي الإحتياطيات الأخرى.

١٤- التزامات ضريبية مؤجلة

	الرصيد في ١ يوليو ٢٠١٨ جنيه مصري	المكون (المستخدم) خلال السنة جنيه مصري	الرصيد في ٣٠ يونيه ٢٠١٩ جنيه مصري
ضرائب مؤجلة – إلتزام	١ ٤٣٠ ٨٤٥	(٢٨٦ ١٧٧)	١ ١٤٤ ٦٦٨
الاجمالى	١ ٤٣٠ ٨٤٥	(٢٨٦ ١٧٧)	١ ١٤٤ ٦٦٨

١٥- المخصصات والاضمحلال فى قيمة الأصول

٢٠١٩	الرصيد في ١ يوليو ٢٠١٨ جنيه مصرى	المكون خلال السنة جنيه مصرى	المستخدم خلال السنة جنيه مصرى	رد على قائمة دخل السنة جنيه مصرى	الرصيد في ٣٠ يونيه ٢٠١٩ جنيه مصرى	إيضاح رقم
الانخفاض في قيمة الاستثمارات العقارية	١٠ ٥٨٨ ٠٤٠	--	--	--	١٠ ٥٨٨ ٠٤٠	(٥)
الانخفاض في قيمة المخزون	١ ٠١٨ ٥٦٣	--	--	--	١ ٠١٨ ٥٦٣	(٨)
الاضمحلال في قيمة العملاء وأوراق القبض	٦ ٢٠٦ ١٠١	--	--	--	٦ ٢٠٦ ١٠١	(٩)
الاضمحلال في قيمة المدينون والأرصدة المدينة الأخرى	١٣ ٣٣٦ ٣٠٧	--	--	--	١٣ ٣٣٦ ٣٠٧	(١٠)
مخصص قضايا ومطالبات (ضمن الالتزامات المتداولة)	٨ ٣١٤ ٠٠٠	--	--	--	٨ ٣١٤ ٠٠٠	
	٣٩ ٤٦٣ ٠١١	--	--	--	٣٩ ٤٦٣ ٠١١	

٢٠١٨	الرصيد في ١ يوليو ٢٠١٧ جنيه مصرى	المكون خلال السنة جنيه مصرى	المستخدم خلال السنة جنيه مصرى	رد على قائمة دخل السنة جنيه مصرى	الرصيد في ٣٠ يونيه ٢٠١٨ جنيه مصرى	إيضاح رقم
الانخفاض في قيمة الاستثمارات العقارية	١٠ ٥٨٨ ٠٤٠	--	--	--	١٠ ٥٨٨ ٠٤٠	(٥)
الانخفاض في قيمة المخزون	١ ٠١٨ ٥٦٣	--	--	--	١ ٠١٨ ٥٦٣	(٨)
الاضمحلال في قيمة العملاء وأوراق القبض	٦ ٢٠٦ ١٠١	--	--	--	٦ ٢٠٦ ١٠١	(٩)
الاضمحلال في قيمة المدينون والأرصدة المدينة الأخرى	١٣ ٣٣٦ ٣٠٧	--	--	--	١٣ ٣٣٦ ٣٠٧	(١٠)
مخصص قضايا ومطالبات (ضمن الالتزامات المتداولة)	٨ ٣١٤ ٠٠٠	--	--	--	٨ ٣١٤ ٠٠٠	
	٣٩ ٤٦٣ ٠١١	--	--	--	٣٩ ٤٦٣ ٠١١	

١٦- قرض البنك الأهلي المصري

	٣٠ يونيه ٢٠١٩ جنيه مصرى	٣٠ يونيه ٢٠١٨ جنيه مصرى
حساب تمويل اعتمادات مستندية رقم ٢١٠١٤٠٢٠٦٩٨ (دولار أمريكي)	٤٨ ٣٣٨ ٧٠٥	٥١ ٥٩٩ ٧٦٣
	٤٨ ٣٣٨ ٧٠٥	٥١ ٥٩٩ ٧٦٣

* تم إثبات القرض خلال العام المنتهي فى ٣٠ يونيه ٢٠١٩ طبقاً للمصادقة الواردة من البنك الأهلي المصري بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠١٤ والتي تضمنت رصيد حساب الجنيه المصري بمبلغ ١٣٨ ٢٢٨ جنيه مصري ورصيد الحساب الدولاري بمبلغ ٤٥٠ ٩٠٦ ٢ دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٧٠٨ ٣٣٨ ٤٨ جنيه مصري في٣٠ يونيه ٢٠١٩.
* أقام البنك الأهلي المصري الدعوي رقم ١٤١٧ لسنة ٢٠٠١ بالمطالبة بالمديونية البالغة ٢,٩ مليون دولار أمريكي، ٩٠٥ ألف جنيه مصري ، وقد أصدرت محكمة الاستئناف في الدعوي رقم ٢٨٤٧ لسنة ٦٣ ق الحكم بإلزام الشركة المستأنفة ضدها بأن تؤدي للبنك المستأنف مبلغ ٨٠٢ ٦١١ جنيه مصري وكذلك مبلغ ٠٤٠ ٣٦٣ ٣ مليون دولار أمريكي بما في ذلك الفوائد والعمولات والمصاريف بخلاف ما يستجد منها حتي تمام السداد، وقد قام البنك بتاريخ ٢ أغسطس ٢٠٠٨ بإعلان الشركة بالصيغة التنفيذية بالحكم الصادر بتاريخ ٧ مايو ٢٠٠٨ في الدعوي رقم ١٠٦ لسنة ٦٤ ق تجاري استئناف عالي الإسكندرية وتم استئناف الحكم رقم ١٤١٧/٢٠٠١ وتم رفض الاستئناف وإلزام الشركة بالمصاريف وأتعاب المحاماه.
* خلال العام المالى المنتهي فى ٣٠ يونيو ٢٠١٨ قام البنك الاهلى المصرى بالحجز على ما للمدين لدي البنك العقارى العربى وقد نتج الحجز عن استلام مبلغ ٠٠٠ ٥٩٢ جنيه مصرى وقام البنك الاهلى بخصم الرصيد الدائن المستحق على الشركة بالجنيه المصرى والبالغ قيمته فى ذلك الوقت ١٣٨ ٢٢٨ جنيه مصرى ليصبح الفارق ٨٦٢ ٣٦٣ جنيه مصرى تم خصمهم من حساب

القروض الدائنه المستحقة على الشركة والتى تعادل مبلغ ٢٠ ٥٣٤ دولار أمريكي تم خصمهم من رصيد القرض ليصبح الرصيد فى المستحق فى ٣٠ يونيه ٢٠١٩ مبلغ ٨٩٣ ٨٨٥ ٢ دولار أمريكى والمعادل بمبلغ ٧٠٥ ٣٣٨ ٤٨ جنيه مصرى

١٧- أقساط استحقت ولم تسدد

الشركة القومية للتشيد والتعمير

- المستحق السداد لشركة القطن والتجارة الدولية والتي تم دمجها بما لها وما عليها مع الشركة القومية للتشيد والتعمير طبقاً لقرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ١٤٧ لسنة ٢٠٠٨ ، قيمة أقساط القروض الأجنبية والتي تم الحصول عليها لإنشاء وتطوير المحالج والمستحقة السداد للجهات الأتية :-

البيان	الفائدة الثابتة %	قيمة القرض	٣٠ يونيه ٢٠١٩ جنيه مصرى	٣٠ يونيه ٢٠١٨ جنيه مصرى
قرض هيئة التنمية الدولية رقم ٤٢٣				
يسدد علي ٢٠ قسط نصف سنوي إنتهت في ١٥ نوفمبر ٢٠٠٤	%٨,٥	١٤ ٩٤٠ ٠٩٦	٣٧١ ٩٠٠	٣٧١ ٩٠٠
		١٤ ٩٤٠ ٠٩٦	٣٧١ ٩٠٠	٣٧١ ٩٠٠

- بتاريخ ١٩ أغسطس ٢٠١٥ ورد إلي الشركة مصادقة من الشركة القومية للتشييد والتعمير بقيمة المستحق علي الشركة في ٣٠ يونية ٢٠١٥ بمبلغ ٩٠٠ ٣٧١ جنيه مصري والمستحق عن قرض هيئة التنمية الدولية رقم ٤٢٣، هذا ولم توافق الشركة بمصادقة من الشركة القومية للتشييد والتعمير بقيمة المستحق عليها فى ٣٠ يونيه ٢٠١٩ الامر الذي معه تم اثبات الرصيد المستحق عليها فى ٣٠ يونيه ٢٠١٩ وفقا لما جاء بالمصادقة الخاصة بعام ٢٠١٥.

١٨- الموردون

	٣٠ يونيه ٢٠١٩ جنيه مصرى	٣٠ يونيه ٢٠١٨ جنيه مصرى
كفر الشيخ	١٢ ٢١٧	١٢ ٢١٧
كفر الزيات	٣٤ ٣٠٣	٣٤ ٣٠٣
المحلة الكبري	٣٢ ٦٨٠	١١٨ ٩٢٧
زفتي	٢٠ ٠٠٠	٢٩ ٧٢٠
إيتاي البارود	٢١٩ ٥٦٨	١٩٢ ١٨٣
المنيا	٣٢٣ ٠٢١	٢٧٢ ٦٨٣
المركز الرئيسي	٣ ٣٣٣	٣ ٣٣٣
	٦٤٥ ١٢٢	٦٦٣ ٣٦٦

١٩- داننون وأرصدة داننة أخرى

	٣٠ يونيه ٢٠١٩ جنيه مصرى	٣٠ يونيه ٢٠١٨ جنيه مصرى
مصروفات مستحقة	٢ ٣٥٣ ٣٥٢	٢ ٤٩٦ ٦٨٦
هيئة التأمينات الاجتماعية	١٠٢ ٤٣٧	١٤٨ ٥٩٩
داننون متنوعون وأرصدة داننة أخرى	٧٣ ١٥٣ ٩٥٥	٧٧ ٥٢٥ ٣٣٨
عملاء دفعات مقدمة	٢٢ ٢٤٥	٦ ٦٨٤
تأمينات للغير	١ ٢١٢ ٨٢٥	١ ٢١٢ ٨٢٤
إيجارات مقدمة	١ ٨٧٠ ٢٣٣	٦٨٤ ٠٢٢
	٧٨ ٧١٥ ٠٤٧	٨٢ ٠٧٤ ١٥٣

٢٠- دفعات مقدمة من بيع أراضي

	إيضاح رقم	٣٠ يونيه ٢٠١٩ جنيه مصري	٣٠ يونيه ٢٠١٨ جنيه مصري
أحمد حسن (أرض مغاغة)	(٧)	٢٦ ٧٩٣ ٨٥٨	٢٦ ٧٩٣ ٨٥٨
		٢٦ ٧٩٣ ٨٥٨	٢٦ ٧٩٣ ٨٥٨

٢١- التزامات ضريبية مستحقة

	٣٠ يونيه ٢٠١٩ جنيه مصري	٣٠ يونيه ٢٠١٨ جنيه مصري
ضرائب كسب العمل	٨٧٩ ٨٨٥	٨٨٩ ٣١٦
ضرائب عقارية	٨٩٠ ٢٧٧	٣٩ ١٦٤
مصلحة الضرائب علي المبيعات	٦٤ ٢٧٤	٦٤ ٢٧٤
ضرائب الدمغة	٥٢ ٤٦٢	٤٩ ٤٦٣
ضرائب الخصم والتحصيل	٣٠٨	٤ ١٣٣
	١ ٨٨٧ ٢٠٦	١ ٠٤٦ ٣٥٠

٢٢- حسابات لأطراف ذوي علاقة

- تتمثل الأطراف ذوي علاقة في مساهمي الشركة والشركات التي لهم فيها حصص تخول لهم حق السيطرة أو التأثير الهام وقد كانت أهم الأرصدة في تاريخ الميزانية كما يلي :

١/٢٢ حسابات مدينة لأطراف ذوي علاقة

الاسم - نوع العلاقة	إيضاح رقم	٣٠ يونيه ٢٠١٩ جنيه مصري	٣٠ يونيه ٢٠١٨ جنيه مصري
إتحاد العاملين المساهمين بشركة النيل لحليج الأقطان - مساهم	(١٠)	٣٠٦ ٨٢٢	٣٠٦ ٨٢٢
		٣٠٦ ٨٢٢	٣٠٦ ٨٢٢

٢٣- صافي الإيرادات

	٣٠ يونيه ٢٠١٩ جنيه مصري	٣٠ يونيه ٢٠١٨ جنيه مصري
إيرادات تشغيل للغير	١٢ ٢١٩ ٧١١	١٠ ٧٧١ ٤٣٠
خدمات مباعة	١ ٢٦٥ ٤٥٤	١ ٢٨١ ٦٤٢
	١٣ ٤٨٥ ١٦٥	١٢ ٠٥٣ ٠٧٢

٢٤- تكلفة الإيرادات

	٣٠ يونيه ٢٠١٩ جنيه مصري	٣٠ يونيه ٢٠١٨ جنيه مصري
الأجور	١ ٨٣٥ ٩٣٩	٢ ٥٣٩ ٨٣٩
المستلزمات السلعية	٢ ٥٩١ ٥٠٠	٣ ٠٧٣ ٢١٢
المستلزمات الخدمية	١ ٠٥٢ ٤٤٠	٨٩٤ ٦٣٣
ضرائب ورسوم سلعية	٩٠ ٤٢٢	٣٧ ١٦٤
اهلاكات الاصول الثابتة	٢ ١٠٢ ٤٨٥	٢ ١٠٣ ٦٦٤
إيجارات	--	٣ ٢٨٦
	٧ ٦٧٢ ٧٨٦	٨ ٦٥١ ٧٩٨

٢٥- المصروفات العمومية والإدارية

	٣٠ يونيه ٢٠١٩ جنيه مصرى	٣٠ يونيه ٢٠١٨ جنيه مصرى
الأجور	١ ٥٣٨ ٩٦٧	١ ٩٦٧ ٠٦٨
المستلزمات السلعية	١٩٧ ٤٥٨	١١٨ ٥٦٥
المستلزمات الخدمية	٢ ٥٧٨ ٩٣٠	١ ٧٥٣ ٠٧٦
ضرائب ورسوم	٨٦ ٦٥٣	١١١ ١٧٩
إهلاكات إدارية	٢٨٤ ٤٥٦	٢٨٦ ٩٢٠
إيجارات فعلية	٥٦٥ ٧٩٢	٥٨٢ ٤٧٢
تعويضات وغرامات	٧٢ ٨٩٥	٦ ٢٢٦
ضرائب عقارية	١ ١٩٨ ٤٠٦	٢ ٥١٥
	٦ ٥٢٣ ٥٥٧	٤ ٨٢٨ ٠٢١

٢٦- صافى خسائر العمليات غير المستمرة

	٣٠ يونيه ٢٠١٩ جنيه مصري	٣٠ يونيه ٢٠١٨ جنيه مصري
نشاط التكرير	٣١٢ ٣٠٢	٤٠٥ ٥٣٢
نشاط المسلي	٢٩٦ ٨٦٦	٣٨٥ ٤٨٨
نشاط البطارية والأكسجين	٧٨ ٢٩٩	١٠١ ٦٧٣
نشاط الصفيح	٤٨ ٩٩٣	٦٣ ٦١٩
نشاط الصابون	٧٨ ٢٩٩	١٠١ ٦٧٣
نشاط المذيب	٤٥٨ ٣٨٦	٥٩٥ ٢٢٦
أنشطة المحالج المتوقفة	٦١٨ ٨٦٥	٧٧٤ ٨٣٨
نشاط العلف	٤٣٥ ٥٦٧	٥٦٥ ٥٩٥
	٢ ٣٢٧ ٥٧٧	٢ ٩٩٣ ٦٤٤
يخصم :-		
إيجارات دائنة	(٣ ٥٦٥)	(٣ ٥٨٢)
	٢ ٣٢٤ ٠١٢	٢ ٩٩٠ ٠٦٢

تتضمن العمليات غير المستمرة إهلاكات للأصول الثابتة خلال العام المالى المنتهى في ٣٠ يونيه ٢٠١٩ بمبلغ ٦٣٧ ٢٥١ جنيه مصري.

٢٧- التقارير القطاعية

٣٠ يونيه ٢٠١٩

	نشاط الحليج جنيه مصرى	مصانع المنيا جنيه مصرى	مصنع طما جبت جنيه مصرى	المركز الرئيسى جنيه مصرى	الاجمالـــى جنيه مصرى
صافي الإيرادات	١٣ ٤٨٥ ١٦٥	--	--	--	١٣ ٤٨٥ ١٦٥
تكلفة الإيرادات	(٧ ٦٧٢ ٧٨٦)	--	--	--	(٧ ٦٧٢ ٧٨٦)
مجمل أرباح العام	٥ ٨١٢ ٣٧٩	--	--	--	٥ ٨١٢ ٣٧٩
مصروفات عمومية وإدارية	(١ ٨٢٧ ٦٩٤)	--	(٩ ٧٧٥)	(٤ ٦٨٦ ٠٨٨)	(٦ ٥٢٣ ٥٥٧)
مكافآت وبدلات أعضاء مجلس الإدارة	--	--	--	(١٢٠ ٠٠٠)	(١٢٠ ٠٠٠)
المساهمه التكافليه	--	--	--	(٤١ ٠٨٥)	(٤١ ٠٨٥)
إيرادات استثمارات مالية	--	--	--	١٥ ٧٤٩	١٥ ٧٤٩
إيرادات متنوعة	٣٨١ ١٣٥	--	١ ٧٦٢ ٥٠٠	٤٧١ ٤٢٩	٢ ٦١٥ ٠٦٤
أرباح رأسمالية	٣٣١ ٣٠٥	--	--	--	٣٣١ ٣٠٥
أرباح فروق تقييم عملة	--	--	--	٧ ٧٩٢ ٦٤٩	٧ ٧٩٢ ٦٤٩
صافي أرباح العام من العمليات المستمرة	٤ ٦٩٧ ١٢٥	--	١ ٧٥٢ ٧٢٥	٣ ٤٣٢ ٦٥٤	٩ ٨٨٢ ٥٠٤
صافي (خسائر) العمليات غير المستمرة	(٩٠ ٤٥٧)	(٢ ٢٣٣ ٥٥٥)	--	--	(٢ ٣٢٤ ٠١٢)
صافي أرباح العام قبل الضرائب	٤ ٦٠٦ ٦٦٨	(٢ ٢٣٣ ٥٥٥)	١ ٧٥٢ ٧٢٥	٣ ٤٣٢ ٦٥٤	٧ ٥٥٨ ٤٩٢
الضريبة المؤجلة	--	--	--	٢٨٦ ١٧٧	٢٨٦ ١٧٧
صافي أرباح العام	٤ ٦٠٦ ٦٦٨	(٢ ٢٣٣ ٥٥٥)	١ ٧٥٢ ٧٢٥	٣ ٧١٨ ٨٣١	٧ ٨٤٤ ٦٦٩

٣٠ يونيه ٢٠١٨

	نشاط الحليج جنيه مصرى	مصانع المنيا جنيه مصرى	مصنع طماحيت جنيه مصرى	المركز الرئيسى جنيه مصرى	الاجمالى جنيه مصرى
صافي الإيرادات	١٢ ٠٥٣ ٠٧٢	--	--	--	١٢ ٠٥٣ ٠٧٢
تكلفة الإيرادات	(٨ ٦٥١ ٧٩٨)	--	--	--	(٨ ٦٥١ ٧٩٨)
مجمل أرباح العام	٣ ٤٠١ ٢٧٤	--	--	--	٣ ٤٠١ ٢٧٤
مصروفات عمومية وإدارية	(١ ٦٧٧ ٩٢١)	--	(٩ ٦٦٣)	(٣ ١٤٠ ٤٣٧)	(٤ ٨٢٨ ٠٢١)
مكافآت وبدلات أعضاء مجلس الإدارة	--	--	--	(٦٧ ٥٠٠)	(٦٧ ٥٠٠)
إيرادات استثمارات مالية	--	--	--	١٥ ٧٤٩	١٥ ٧٤٩
إيرادات متنوعة	٤١١ ٣٩٢	--	٤٢٦ ٠٢٧	--	٨٣٧ ٤١٩
أرباح رأسماليه	٤٦٦ ٦٤٠	--	--	--	٤٦٦ ٦٤٠
أرباح فروق تقيم العملة	--	--	--	٢٨٠ ٣٦٩	٢٨٠ ٣٦٩
صافي أرباح العام من العمليات المستمرة	٢ ٦٠١ ٣٨٥	--	٤١٦ ٣٦٤	(٢ ٩١١ ٨١٩)	١٠٥ ٩٣٠
صافى (خسائر) العمليات غير المستمرة	(٧٧٤ ٨٣٨)	(٢ ٢١٥ ٢٢٤)	--	--	(٢ ٩٩٠ ٠٦٢)
صافى خسائر العام قبل الضرائب	١ ٨٢٦ ٥٤٧	(٢ ٢١٥ ٢٢٤)	٤١٦ ٣٦٤	(٢ ٩١١ ٨١٩)	(٢ ٨٨٤ ١٣٢)
الضريبة المؤجلة	--	--	--	٢٦٨ ٧٧٨	٢٦٨ ٧٧٨
صافى خسائر العام	١ ٨٢٦ ٥٤٧	(٢ ٢١٥ ٢٢٤)	٤١٦ ٣٦٤	(٢ ٦٤٣ ٠٤١)	(٢ ٦١٥ ٣٥٤)

٢٨- نصيب السهم من الارباح (الخسائر)

	٣٠ يونيه ٢٠١٩ جنيه مصرى	٣٠ يونيه ٢٠١٨ جنيه مصرى
صافي أرباح (خسائر) العام	٧ ٨٤٤ ٦٦٩	(٢ ٦١٥ ٣٥٤)
يقسم :		
متوسط عدد الأسهم خلال العام	٥٢ ٩٩٢ ٥٠٠	٥٢ ٩٩٢ ٥٠٠
نصيب السهم من الارباح (الخسائر)	٠.١٦٥	(٠.٠٤٩)

٢٩- القيمة العادلة للأدوات المالية

- تتمثل الأدوات المالية في أرصدة النقدية بالصندوق ولدي البنوك والمدينون والموردون وأوراق الدفع، والالتزامات والقروض والبنوك – سحب علي المكشوف والقيمة الدفترية لتلك الأدوات لا تختلف إختلافاً جوهرياً عن قيمتها العادلة في تاريخ إعداد الميزانية.

٣٠- القيمة العادلة للأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

- تتمثل الأدوات المالية للشركة في الأصول والالتزامات المالية وتتضمن الأصول المالية أرصدة النقدية بالبنوك والخزينة والعملاء وأوراق القبض وبعض الحسابات المدينة ، كما تتضمن الالتزامات المالية أرصدة القروض وأقساط التزامات طويلة الأجل استحقت ولم تسدد وبعض الحسابات الدائنة والحسابات الجارية الدائنة.

١/٣٠ القيمة العادلة

- طبقاً لأسس تقييم الأصول والالتزامات المالية الواردة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية فإن القيمة الدفترية لهذه الأدوات تمثل تقديراً معقولاً لقيمتها العادلة.

٢/٣٠ خطر العملات الأجنبية

- يتمثل خطر العملات في التغيرات في أسعار العملات الأجنبية والذي يؤثر علي المدفوعات والمقبوضات بالعملات الأجنبية وكذلك تقييم الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية.
- وقد بلغت قيمة الالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية في تاريخ المركز المالي ما يعادل مبلغ ١١٥ ٥١٠ ٥١٢ جنيه مصري وفيما يلي بيان صافي أرصدة العملات الأجنبية في تاريخ الميزانية:-

نوع العملة	(عجز)
دولار أمريكي	(٦ ٨٩٦ ١٥٠)

- وكما هو وارد بالإيضاح رقم (٢ د) فقد تم تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية باستخدام السعر الرسمي المعلن في ٣٠ يونيه ٢٠١٩.

٣/٣٠ خطر سعر الفائدة

- تعتمد الشركة في تمويل رأس المال العامل علي البنوك (أرصدة دائنة) كأحد مصادر تمويلها ويتمثل خطر الفائدة في تغييرات أسعار الفائدة.

٤/٣٠ خطر السيولة

- يتمثل خطر السيولة في عدم مقدرة الشركة علي سداد الالتزامات المتداولة ونظراً لوجود أصول متداولة للشركة تقل عن الالتزامات فإن خطر السيولة يعد مرتفعاً.

٥/٣٠ خطر الإئتمان

- يتمثل خطر الإئتمان في مقدرة العملاء الممنوح لهم الإئتمان علي سداد مديونياتهم ويعتبر هذا الخطر إلي حد ما مرتفع نظراً لأن معظم المديونيات تتمثل في عملاء غير جيدين وقد إنعكس ذلك في تكوين انخفاض لهذه العملاء.

٣١- الموقف الضريبى

- تخضع أرباح الشركة للضريبة علي أرباح شركات الأموال، وفيما يلي الموقف الضريبي والمعد بمعرفة إدارة الشركة:-

١/٣١ ضريبة شركات الأموال

- تقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية المعتمدة في المواعيد القانونية وأخر إقرار تم تقديمه عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيه ٢٠١٨.

السنوات المالية حتى ٣٠ يونيه ١٩٩٩

- تم فحص هذه السنوات المالية وتم إحالة الخلاف الى اللجنة الداخلية ثم الى لجنة الطعن وذلك للنظر فى أوجة الخلاف وتم انهاء جميع نقاط الخلاف وتم الربط النهائى بموجب قرارات لجان الطعن وتم سداد كافة الضرائب المستحقة باستثناء الخلاف حول الايجارات الدائنة فقد تم تحويل الخلاف الى محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية.

السنوات المالية من ١ يوليه ١٩٩٩ حتى ٣٠ يونيه ٢٠٠٤

- تم الفحص وتم إخطار الشركة بعناصر ربط الضريبة عن تلك المدة بالنماذج الضريبية أرقام (١٨) وقامت الشركة بالإعتراض على ما جاء بتلك الإخطارات فى المواعيد القانونية ، وقد تم إنهاء الخلاف باللجنة الداخلية بالمأمورية واللجنة المتخصصة رقم (١٥) وقد تم سداد كافة الضرائب المستحقة ولا يوجد أية خلافات ضريبية.

السنوات المالية من ١ يوليه ٢٠٠٤ حتى ٣٠ يونيه ٢٠٠٥

- تم الفحص وتم إخطار الشركة بنموذج (١٨) ضرائب شركات أموال وتم الإعتراض عليه وكذلك نموذج (١٩) ضرائب شركات أموال وتم الطعن عليه وتم الإتفاق باللجنة الداخلية بالمأمورية والتوقيع علي محضر اللجنة ، وتم السداد بالكامل.

السنوات المالية من ١ يوليه ٢٠٠٥ حتى ٣٠ يونيه ٢٠٠٨

- تم إعتماد الإقرارات الضريبية المقدمة عن تلك السنوات

السنوات المالية من ١يوليه ٢٠٠٨ حتى ٣٠ يونيه ٢٠١٨

- لم يتم فحصها حتي الأن

٢/٣١ ضريبة المبيعات

- تم فحص الشركة عن الفترة من ٤ يونيه ١٩٩٥ حتي ٣٠ يونيه ٢٠٠٤ وتم التسوية مع الضرائب وتم السداد.
- تم فحص الشركة عن الفترة من ١ يوليه ٢٠٠٥ حتي ٣٠ يونيه ٢٠٠٨ وتم التسوية مع الضرائب وتم السداد.
- تم فحص الشركة عن الفترة من ١ يوليه ٢٠٠٨ حتي ٣٠ يونيه ٢٠١٠ وتم الربط بضريبة قدرها ٢٠٣ ٣٦٧ جنيه مصري بخلاف الضريبة الإضافية علماً بأنها منظورة حالياً أمام القضاء ولم يحدد لها جلسه حتي الآن.
- تم فحص الشركة عن الفترة من ١ يوليو ٢٠١١ حتي ٣٠ يونيه ٢٠١٢ بضريبة وقدرها ٠٠٥ ٥٧٦ ١ جنيه مصري بخلاف الضريبة الاضافية علماً بأنها منظورة حاليا أمام القضاء ولم يحدد لها جلسه حتي الآن.
- تم فحص الشركة عن الفترة من ١ يوليو ٢٠١٢ حتي ٣٠ يونيه ٢٠١٤ وتم سداد أصل الضريبة وجاري الاستفادة من القانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠١٨ بالتجاوز عن الضريبة الإضافية.
- تم فحص الشركة عن الفترة من ١ يوليو ٢٠١٤ حتي ٣٠ يونيه ٢٠١٥ بضريبة قدرها ٩٧٠ ٥٤٤ وتم الطعن علي النموذج، وتم عمل لجنة داخلية وتم تخفيض الفروق بمبلغ وقدره ١٢٦ ٢٨ مع احالة باقي البنود إلي لجنة الطعن.
- تم فحص الشركة عن الفترة من ١ يوليو ٢٠١٥ حتي ٣٠ يونيه ٢٠١٧ بضريبة قدرها ٧٠٥ ٢٣٢ وتم الطعن علي النموذج، وتم عمل لجنة داخلية وتم احاله الخلاف الي لجنه الطعن.
- لم يتم فحص الفترة من ١ يوليو ٢٠١٧ حتي الأن.

٣/٣١ ضريبة كسب العمل

- تم فحص الشركة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ وتم السداد بالكامل.
- تم فحص الشركة عن الفترة من ١ يناير ٢٠٠٥ حتي ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ وتم الربط بضريبة وقدرها ٧٥٣ ٩٤٤ ٦ جنيه مصري بخلاف غرامة التأخير وتم إحالتها إلي لجنة الطعن، ومن المتوقع أن تسفر عن ضريبة وقدرها ٣٤٩ ٩١٤ ٢ جنيه مصري بخلاف غرامة التأخير.
- السنوات من ٢٠٠٩ حتي ٢٠١٣ تم فحصها تقديري وتم الاعتراض وجاري عمل لجنة داخلية.
- لم يتم فحص السنوات من ٢٠١٤ حتي ٢٠١٨.

٤/٣١ ضريبة الدمغة

- تم فحص الشركة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ وتم السداد بالكامل.
- لم يتم فحص الفترة من ١ يناير ٢٠٠٦ حتي ٣١ ديسمبر ,٢٠١٨

٥/٣١ ضريبة خصم المنبع

- الفترة من ١ يناير ٢٠١١ حتي ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ تم فحص الشركة وتم الاعتراض وجاري عمل لجنة.
- لم يتم فحص الفترة من ١ يناير ٢٠١٧ حتي ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

٣٢- حكم محكمة القضاء الإدارى

- بناء علي الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة (دائرة المنازعات الإقتصادية والاستثمار) بتاريخ ١٧ ديسمبر ٢٠١١ في القضية رقم ٦٥/٣٧٥٤٢ بإلغاء القرار الصادر من الجمعية العامة غير العادية للشركة القابضة للقطن والتجارة الدولية، نائبة عن الدولة ممثلة في اللجنة الوزارية للخصخصة بالموافقة علي بيع الأسهم المقابلة لحصتها فيما تملكه من أسهم في رأس مال شركة النيل لحليج الأقطان التابعة لها ، بما يزيد علي ٥٠% من رأسمالها، للشركات وصناديق الاستثمار والجمهور ، وذلك من خلال الاكتتاب عليها في بورصة الأوراق المالية، مع ما يترتب علي ذلك من أثار أخصها إلغاء البيع الذي تم بتاريخ ٦ فبراير ١٩٩٧ ببيع ٣ ٠٢٨ ٩٠٠ سهم وبتاريخ ٩ أكتوبر ١٩٩٧ ببيع ٢ ٢٧٠ ٠٠١ سهم وبتاريخ ٥ فبراير ١٩٩٨ ببيع ٢٩٩ سهم بالإضافة إلي تخصيص ٥٨٨ ٨٠٠ سهم تعادل ١٠% من إجمالي أسهم الشركة التابعة لإتحاد العاملين المساهمين، واسترداد الدولة لجميع أصول وممتلكات هذه الشركة مطهرة مما تم عليها من تصرفات ، وتم الطعن علي الحكم بالمحكمة الإدارية العليا تحت رقم ٨٨١٨ لسنة ٥٨ ق وتم التأجيل إلي جلسة ٢٨ سبتمبر ٢٠١٣ وصدر الحكم في ٢٩ سبتمبر ٢٠١٣ برفض جميع الطعون ، علماً بأن تقرير هيئة المفوضين أوصي بإلغاء الحكم الصادر بتاريخ ١٧ ديسمبر ٢٠١١.
- بتاريخ ٣٠ يونيه ٢٠١٤ أفادت الجمعية العمومية لقسمي الفتوي والتشريع بمجلس الدولة بشأن كيفية تنفيذ الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة ، الخاص برد شركة النيل لحليج الأقطان بجميع أصولها وممتلكاتها وفروعها مطهرة مما تم عليها من تصرفات إلي الدولة قد أضحي مستحيلاً ، مما يكون للمساهمين الحاليين حسني النية حق تعلق بالشركة تعلقاً قانونياً يحول دون إنتزاعها منهم ، ولا مناص والحالة هذه من تحول الالتزام بالرد العيني إلي التزام بأداء التعويض الذي تقتضيه الدولة من شركة النيل لحليج الأقطان بعد التفاوض مع الشركة المذكورة ، وليس في ذلك إخلال بقوة الأمر المقضي الثابتة للحكم لأن التنفيذ العيني له وتنفيذه بطرق التعويض قسيمان متكافئان علي نحو ما تقدم بيانه ، وقد إنتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوي والتشريع ، إلي جواز تنفيذ الحكم في الحالة المعروضة بطريق التعويض الذي تقتضيه الدولة من شركة النيل لحليج الأقطان بالأسعار المعمول بها وقت الإتفاق علي تنفيذ الحكم بهذا الطريق.
- بتاريخ ١٣ يناير ٢٠١٦ قامت الشركة القابضة للتشييد والتعمير بإسناد تقييم شركة النيل لحليج الأقطان إلي كلاً من شركة فينكورب القابضة للاستثمار بتاريخ ٣٠ ديسمبر ٢٠١٥ وشركة ثري سيز للاستشارات المالية عن الأوراق المالية بتاريخ ١١ يناير ٢٠١٦ بغرض التقدم بعرض شراء إجباري لكامل أسهم الشركة طبقاً للباب الثاني من اللائحة التنفيذية للقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ، وتم إخطار الشركة بتاريخ ١٣ يناير ٢٠١٦.

٣٣- خطاب البورصة المصرية

- بناء علي خطاب البورصة المصرية بتاريخ ١٨ ديسمبر ٢٠١١ فقد قررت إدارة البورصة إيقاف التعامل علي أسهم الشركة اعتباراً من جلسة تداول ١٨ ديسمبر ٢٠١١.

٣٤- تعديلات تمت على معايير المحاسبة المصرية على أن يتم العمل بها اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢٠ محل معايير المحاسبة السابقة

تم إصدار معايير المحاسبة المصرية المعدلة خلال عام ٢٠١٩ على أن تحل محل المعايير السابقة وتتضمن بعض معايير المحاسبة الجديدة وتعديلات على بعض المعايير السابقة، على أن يتم العمل بها للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد أول يناير ٢٠٢٠.

وفيما يلي ملخص لأهم هذه التعديلات التي طرأت على معايير المحاسبة المصرية وعلى عرض القوائم المالية وما يترتب علي تلك التعديلات بالقوائم المالية من قياس وعرض وإفصاح:

المعايير الجديدة أو المعدلة	ملخص لأهم التعديلات
أ) معيار المحاسبة المصري رقم (١٥) الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة"	يستبدل بنص الفقرة "٤" النص الآتي : يتم الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة والأرصدة القائمة مع المنشآت الأخرى داخل نطاق المجموعة في القوائم المالية للمنشأة. ويتم استبعاد المعاملات ما بين منشآت المجموعة والأرصدة القائمة عند إعداد القوائم المالية المجمعة للمجموعة، باستثناء تلك التي بين منشأة استثمارية ومنشآتها التابعة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
	تعديل نص الفقرة "٩" بإضافة العبارة التالية في نهايتها: تعرف المصطلحات "سيطرة" و"منشأة استثمارية" و"سيطرة مشتركة" و"تأثير هام" في معيار المحاسبة المصري رقم (٦٢) "القوائم المالية المجمعة" ومعيار المحاسبة المصري رقم (٤٣) "الترتيبات المشتركة" ومعيار المحاسبة المصري رقم (١٨) "الاستثمارات في شركات شقيقة"، على التوالي، وتستخدم في هذا المعيار بالمعاني المحددة في تلك المعايير.
ب) معيار المحاسبة المصري رقم (٢٢) "نصيب السهم في الأرباح "تعديل نص الفقرة "٢" لتصبح كالآتي :-	يطبق هذا المعيار على القوائم المالية المستقلة، أو القوائم المالية المجمعة، أو القوائم المالية المنفردة، المصدرة لجميع المنشآت.
ج) معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) "ضرائب الدخل"	**"تعديل نص الفقرة "٥٨(ب)" لتصبح كالآتي:** أو(ب) تجميع الأعمال (بخلاف استحواذ منشأة استثمارية، كما عرفت في معيار المحاسبة المصري ٤٢ القوائم المالية المجمعة، لمنشأة تابعة يجب أن تقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر) (راجع الفقرات من "٦٦" إلى ٦٨"). **تعديل نص الفقرة "٦٨ج (ب)" لتصبح كالآتي:** أو (ب) من اندماج الأعمال (بخلاف استحواذ منشأة استثمارية، كما عرفت في معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢) القوائم المالية المجمعة، لمنشأة تابعة يجب أن تقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر).
د) معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) "القوائم المالية الدورية"	إضافة نص الفقرة التالية: ١٦ أ (ك). الإفصاحات المطلوبة بموجب الفقرة "٩ب" من معيار المحاسبة المصري رقم (٤٤) "الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى"، وذلك للمنشآت التي تصبح، أو تتوقف عن كونها، منشآت استثمارية، كما عرفت في معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢) "القوائم المالية المجمعة".
هـ) معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) اضمحلال قيمة الأصول"	إضافة نص فقرة (و) الي الفقرة رقم "٢": (و). الاستثمار العقاري الذي يتم قياسه بالقيمة العادلة وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) الاستثمار العقاري". تعديل نص الفقرة رقم "٥" لتصبح: (٥) لا يطبق هذا المعيار على الأصول المالية التي تقع ضمن نطاق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧)، أو الاستثمار العقاري الذي يتم قياسه بالقيمة العادلة ضمن نطاق معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤)، أو الأصول الحيوية المتعلقة بالنشاط الزراعي التي يتم قياسها بالقيمة العادلة مطروحة منها تكاليف البيع ضمن نطاق معيار المحاسبة المصري رقم (٣٥).
و) معيار المحاسبة المصري رقم (٤٤) "الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى":	تعديل نص الفقرة "٢" بإضافة البند "٢ (أ)(٣)" لتصبح كالاتي: ٢- لتحقيق الهدف الوارد في الفقرة "١" على المنشأة الإفصاح عن: (أ) الأحكام والافتراضات الهامة التي افترضتها المنشأة لتحديد: (١) طبيعة حصتها في المنشأة الأخرى أو الترتيب الأخر. و(٢) نوع الترتيب المشترك التي تملك فيه حصة (الفقرات من "٧" إلى "٩"). و(٣) أنها تفي بتعريف المنشأة الاستثمارية، إذا كان ذلك منطبقة (الفقرة ٩أ)، و ب) المعلومات عن حصصها في: (١) الشركات التابعة (الفقرات من "١٠" إلى "١٩"). و(٢) الترتيبات المشتركة والشركات الشقيقة (الفقرات من "٢٠" إلى "٢٣"). و(٣) المنشآت ذات الهيكل الخاص والتي لا تسيطر عليها المنشأة (المنشآت ذات الهيكل الخاص غير المجمعة) (الفقرات من "٢٤" إلى "١٣١").

المعايير الجديدة أو المعدلة

ملخص لأهم التعديلات

أضافة عنوان يسبق فقرة "٩أ" : **التصنيف كمنشأة استثمارية**

أضافة فقرة "٩أ"

٩أ- عندما تحدد المنشأة الأم أنها تعد منشأة استثمارية، وفقا للفقرة "٢٧" من معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢)، فإنه يجب على المنشأة الاستثمارية أن تفصح عن معلومات حول الاجتهادات والافتراضات الهامة التي استخدمتها عند تحديد أنها تعد منشأة استثمارية. وإذا لم يكن لدي المنشأة الاستثمارية واحدة أو أكثر من الخصائص القياسية للمنشأة الاستثمارية (راجع الفقرة "٢٨" من معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢)، فإنه يجب عليها أن تفصح عن أسبابها لاستنتاج أنها مع ذلك تعد منشأة استثمارية.

أضافة فقرة "٩ب"

٩ب - عندما تصبح المنشأة، أو تتوقف عن كونها، منشأة استثمارية، فإنه يجب عليها أن تفصح عن التغيير في وضعية المنشأة الاستثمارية وأسباب التغيير. بالإضافة إلى ذلك، يجب على المنشأة التي تصبح منشأة استثمارية أن تفصح عن أثر التغيير في وضعيتها على القوائم المالية للفترة المعروضة، بما في ذلك:

(أ) إجمالي القيمة العادلة، كما في تاريخ تغيير الوضعية، للمنشآت التابعة التي يتوقف تجميعها؛ و

(ب) إجمالي المكسب أو الخسارة، إن وجدت، محسوبة وفقا للفقرة "ب ١٠١" من معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢)؛ و

(ج) البند (البنود) المستقلة ضمن الأرباح أو الخسائر المثبت فيها المكسب أو الخسارة (إذا لم تعرض - بشكل منفصل).

أضافة عنوان يسبق الفقرة "١٩أ": **الحصص في الشركات التابعة غير المجمعة المنشآت الاستثمارية)**

أضافة الفقرات الآتية :

١٩أ- يجب على المنشأة الاستثمارية، وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٢)، تطبيق الاستثناء من التجميع، وبدلا من ذلك أن تقوم بالمحاسبة عن استثمارها في المنشأة التابعة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وأن تفصح عن تلك الحقيقة.

١٩ب. لكل منشأة تابعة غير مجمعة، يجب على المنشأة الاستثمارية أن تفصح عن:

(أ) اسم المنشأة التابعة؛ و

(ب) المقر الرئيسي لأعمال المنشأة التابعة (وبلد التأسيس إذا كان مختلفا عن المقر الرئيسي للأعمال)؛ و

(ج) نسبة حصة الملكية المحتفظ بها من قبل المنشأة الاستثمارية، وإذا كانت مختلفة، نسبة حقوق التصويت المحتفظ بها.

١٩ج. عندما تكون المنشأة الاستثمارية هي المنشأة الأم لمنشأة استثمارية أخرى، فإنه يجب على المنشأة الأم أن تقدم – أيضا – الإفصاحات الواردة في الفقرات "١٩ب (أ)" إلى "١٩ب(ج)" عن الاستثمارات التي تخضع للسيطرة من قبل منشأتها الاستثمارية التابعة. ويمكن أن يقدم الإفصاح من خلال تضمين القوائم المالية للمنشأة الأم القوائم المالية للمنشأة التابعة (أو المنشآت التابعة) التي تتضمن المعلومات أعلاه.

١٩د- يجب على المنشأة الاستثمارية أن تفصح عن:

(أ) طبيعة ومدى أي قيود هامة (مثل تلك الناتجة عن ترتيبات اقتراض، أو متطلبات تنظيمية أو ترتيبات تعاقدية) على قدرة منشأة تابعة غير مجمعة من قبل المنشأة الاستثمارية على تحويل أموال إلى المنشأة الاستثمارية في شكل توزيعات أرباح نقدية أو سداد قروض أو سلف مقدمة؛

(ب) أي ارتباطات أو نوايا حالية لتقديم دعم مالي أو غيره لمنشأة تابعة غير مجمعة، بما في ذلك الارتباطات أو النوايا لمساعدة المنشأة التابعة في الحصول على الدعم المالي.

١٩هـ- إذا قدمت المنشأة الاستثمارية أو أي من منشآتها التابعة خلال الفترة التي يعد عنها التقرير، دون أن يكون عليها التزام تعاقدي بأن تفعل ذلك، دعما مالية أو غيره لمنشأة تابعة غير مجمعة (مثلا لشراء أصول أو أدوات مصدرة من المنشأة التابعة، أو مساعدة المنشأة التابعة في الحصول على الدعم المالي)،

المعايير الجديدة أو المعدلة	ملخص لأهم التعديلات
	فإنه يجب على المنشأة أن تفصح عن: (أ) نوع ومبلغ الدعم المقدم لكل منشأة تابعة غير مجمعة؛ و ب) أسباب تقديم الدعم.
	١٩و. يجب على المنشأة الاستثمارية أن تفصح عن شروط أي ترتيبات تعاقدية قد تتطلب من المنشأة أومن منشآتها التابعة غير المجمعة أن تقدم دعما مالية لمنشأة غير مجمعة سيطر عليها وذات هيكل خاص، بما في ذلك الأحداث أو الظروف التي قد تعرض المنشأة معدة التقرير لخسارة (مثلا ترتيبات السيولة وضوابط التصنيف الائتماني المرتبطة بالتزامات بشراء أصول المنشأة ذات الهيكل الخاص أو بتقديم دعم مالي).
	١٩ز. إذا قدمت المنشأة الاستثمارية أو أي من منشآتها التابعة غير المجمعة خلال الفترة التي يعد عنها التقرير، دون أن يكون عليها التزام تعاقدي بأن تفعل ذلك، دعما مالية أو غيره لمنشأة غير مجمعة ذات هيكل خاص، لم تسيطر عليها المنشأة الاستثمارية، وإذا نتج عن تقديم الدعم أن تسيطر المنشأة الاستثمارية على المنشأة ذات الهيكل الخاص، فإنه يجب على المنشأة الاستثمارية أن تفصح عن توضيح للعوامل ذات الصلة في التوصل إلى القرار بتقديم ذلك الدعم.
	٢١أ- لا يلزم المنشأة الاستثمارية أن تقدم الإفصاحات المطلوبة بموجب الفقرات "٢١ (ب)" إلى "٢١(ج)".
	٢٥أ- لا يلزم المنشأة الاستثمارية أن تقدم الإفصاحات المطلوبة بموجب الفقرة "٢٤" للمنشأة ذات الهيكل الخاص غير المجمعة التي تسيطر عليها والتي تعرض عنها الإفصاحات المطلوبة بموجب الفقرات "١٩أ" إلى "١٩ز".

- تستبدل المعايير الآتية من معايير المحاسبة المصرية: معيار رقم (١) "عرض القوائم المالية"، ومعيار رقم (٤) "قائمة التدفقات النقدية"، ومعيار رقم (٢٥) "الأدوات المالية العرض"، و(٢٦) "الأدوات المالية- الاعتراف والقياس"، ومعيار رقم (٣٤) "الاستثمار العقاري"، ومعيار رقم (٣٨) "مزايا العاملين"، و معيار رقم (٤٠) "الأدوات المالية – الإفصاحات"، ومعيار رقم (٤٢) "القوائم المالية المجمعة".
- يضاف إلى معايير المحاسبة المصرية المعايير الجديدة الآتية: معيار رقم (٤٧) "الأدوات المالية"، ومعيار رقم (٤٨) "الإيراد عن العقود مع العملاء"، ومعيار رقم (٤٩) "عقود التأجير"، كما يضاف تفسير محاسبي مصري رقم (١) ترتيبات امتيازات الخدمات العامة، إلى ذات المعايير.

٣٥- أحداث هامه

بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠١٩ صدر قانون رقم ١٣٣ لسنة ٢٠١٩ بإجازة إحاله بعض الطلبات المتعلقه بتنفيذ الأحكام الي اللجنتين المنصوص عليهما بالمادتين (٨٨،٨٥) من قانون الإستثمار الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ و الأتي نصه (يجوز لرئيس مجلس الوزراء بناء علي طلب الوزير المختص او ذوي الشأن ان يحيل إلي أي من اللجنتين المنصوص عليهما في المادتين (٨٨،٨٥) من قانون الإستثمار الصادر بقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ أيا من الطلبات المتعلقه بكيفيه تنفيذ الأحكام النهائيه الصادره في شأن بعض الشركات التي تصرفت فيها الدوله أو غيرها من الأشخاص الإعتباريه العامه أو الشركات القابضه أو بنوك القطاع العام فيما لها من رأس مالها أو نسبه منه سواء كانت تلك الاحكام بإلغاء هذا التصرف أو بطلانه أو تسويه الاثار الماليه و القانونيه المترتبه علي ذلك إيضاح رقم (٣٥).

٣٦- قواعد حوكمة الشركات

نظراً للظروف التي مرت بها الشركة بناءاً علي الحكم الصادر من محكمة القضاء الاداري بمجلس الدولة بتاريخ ١٧ ديسمبر ٢٠١١، والذي أدي إلي توقف التداول علي أسهم الشركة بالبورصة المصرية، وتأثير ذلك علي نشاط الشركة وعدم القدرة علي تنفيذ حكم محكمة القضاء الإداري، وتقوم الشركة حالياً بإعداد الاجراءات لتطبيق قواعد الحوكمة.